الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٢
المعقودة يوم الاثنين
٨ آذار/ مارس ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثانية والأربعين

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)
ثم:	السيد باتوكاليو (نائب الرئيس)	(فنلندا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)

المحتويات

- استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة [٦٣]
- التبادل العام للآراء
- برنامج العمل

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.42
30 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

93-85389

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة (A/47/887 و Add.1 و 2 و A/47/902؛ و A/C.1/47/14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنني تلقيت من جنيف خطابا موجها من السيدة إديث بالانتين تحيل به رسالة إلى الوفود في الدورة المستأنفة للجنة الأولى للجمعية العامة من التجمع النسائي للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. ونصا الخطاب والرسالة موجودان على الطاولة الموجودة بآخر هذه القاعة.

تلقيت أيضا رسالة من السيد فيرنون نيكولس رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية لنزع السلاح المتحدة، تتضمن بيانا من تلك اللجنة ولجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة لنزع السلاح، وتوجد أيضا على الطاولة الواقعة بآخر هذه القاعة.

التبادل العام للآراء

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور البالغ لوفد بلادي أن يراكم - سيدي الرئيس - تترأسون مرة أخرى اللجنة الأولى. إن أداءكم البارز وأنتم تقودون أعمالنا خلال دورة الخريف للجمعية العامة يضمن النتيجة الناجحة لمداولاتنا هذا الأسبوع.

لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن عدد من التغييرات في مجال الأمن الدولي. ومع أن المناخ الدولي يوفر الآن فرصا جديدة لمزيد من التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الإطار العالمي لصيانة السلم والأمن، فإنه يفرض أيضا تحديات جديدة تتطلب عملية تكييف وتنقيح للآلية والتجربة اللتين حصل عليهما المجتمع الدولي خلال فترة الحرب الباردة. وفي هذه العملية، يجب أن تعطى آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أولوية حتى تتمشى مع الحقائق الجديدة.

إن آلية نزع السلاح الحالية، إذا ما استخدمت استخداما كاملا، مجهزة بأدوات كافية ذات وظائف متميزة ولكنها متداخلة ومتكاملة. ونحن نتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في أننا نحتاج إلى نظام متناسق يسمح للمجتمع الدولي بأن يعالج مشاكل نزع السلاح الكبرى بسرعة وبمرونة وبكفاءة.

إننا نعتبر اللجنة الأولى المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي لدراسة جميع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إن اللجنة الأولى - عن طريق قراراتها، وبخاصة تلك المتخذة بتوافق الآراء - تسمح للمجتمع الدولي بأن يحـــدد أولوياته على جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. والسجل الدولي للأسلحة المنشأ وفقـــا للقرار ٣٦/٤٦ لام يدل على أن هذه اللجنة قادرة أيضا على القيام بإسهامات محددة في جهود تنظيم التسلح.

وبإدماج المناقشات بشأن مسائل نزع السلاح في المناقشات بشأن مسائل الأمن الدولي، نجحت اللجنة الأولى في تنفيذ برنامج ترشيدها. بيد أننا نرى أنه من المطلوب القيام بالمزيد من الترشيد. ونعتقد أن الفحص الجاد لجدول أعمال اللجنة سيتيح لها التقليل الكبير لعدد بنود جدول أعمالها. وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل عدد القرارات، الأمر الذي يمكننا من تركيز مداولاتنا على المسائل ذات الأولوية. وإن تناول بعض البنود مرة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات من شأنه أيضا أن يساعد على ترشيد عمل اللجنة.

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية، تتيح الفرصة لجميع أعضاء الأمم المتحدة لمناقشة بعض البنود المختارة، بغرض صياغة مبادئ ومبادئ توجيهية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهي توفر محفلا مفتوحا للدول الأعضاء للمناقشات المفصلة بشأن موضوعات محددة لنزع السلاح. وتوصياتها التي تعبر عن توافق آراء العضوية العالمية تشكل إطارا صلبا لا خلاف عليه للمداولات في هيئات تفاوضية أخرى معنية بتحديد الأسلحة، ويمكن استخدامها مرجعا في مفاوضات نزع السلاح الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ولقد كان لبرنامج الإصلاح المعتمد في عام ١٩٩٠ أثر إيجابي بناء على عمل الهيئة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تشجيع الهيئة على تقديم توصيات تتسم بقدر أكبر من الواقعية. ولهذا ينبغي للبلدان الأعضاء أن تقبل بأن توافق الآراء يعني التنازل ويتطلب قدرا معينا من المرونة. ونرى أن جدول أعمال مرحليا مقسما إلى ثلاثة بنود يمكن أن يتيح للبلدان الأعضاء، وعلى وجه الخصوص للبلدان التي تشترك في عمل الهيئة بوفود محدودة العدد، الفرص لتقديم إسهام أكثر شمولا.

وإذا لم نأخذ في الاعتبار اللجنة العشرية لنزع السلاح، التي اختفت في غضون سنة واحدة، نجد أن إنشاء مؤتمر نزع السلاح يعود إلى الستينيات. وأن الجمعية العامة، بقرارها ١٦٦٠ (د - ١٦) بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، بعد ملاحظة أن حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية راغبتان في استئناف مفاوضات نزع السلاح في إطار هيئة مختصة، حثت الحكومتين على الوصول إلى اتفاق حول تشكيل هيئة للتفاوض يكون في وسعهما وكذلك في وسع بقية العالم اعتبارها مرضية.

وإن مؤتمر نزع السلاح، الذي كان قد أنشئ في عام ١٩٦٢، بوصفه مؤتمر لجنة الدول الثماني عشرة المعنية بنزع السلاح، اكتسب اسمه الحالي في عام ١٩٨٤ بعد أن وسع ثلاث مرات.

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف الدائمة للتفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، عُدل تشكيله في آخر مرة في عام ١٩٧٨، في وقت كان فيه

التنافس بين الشرق والغرب حادا جدا. وتنص ورقة غير رسمية مؤرخة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أعدتها الأمانة العامة للمؤتمر على ما يلي:

"ومن الجدير بالإشارة أن كل توسيع كان استجابة لظروف سياسية معينة. ولم يحدث في أي حالة أن تقرر حجمه أو نفوذه النسبي، سواء بالمعيار السياسي أو بالمعيار الجغرافي، استنتاجا. فمتى أصبح التوسيع ضرورة، من الناحية السياسية، كانت تناقش أسماء المرشحين وخلال المشاورات يطور توازن مقبول".

ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن الوقت قد حان لأن يقوم مؤتمر نزع السلاح بعملية تأمل جديدة. وينبغي للمؤتمر أن يعترف بالتغييرات العميقة التي وقعت في الساحة الدولية وبضرورة تكييف نفسه مع هذه التغييرات. وفي سياق هذه الممارسة، يستأهل تشكيل المؤتمر أولوية عالية. إن التطورات الجذرية البعيدة الأثر التي تجري في العالم تضطرنا إلى السعي إلى تحقيق مشاركة أوسع بكثير وتقاسم الأعباء في المؤتمر إذا كان لنا أن نحقق هدفنا المتمثل في وضع برامج نزع سلاح شاملة تحظى بمشاركة عالمية. والمؤتمر ينبغي أن يقبل طلبات البلدان المستعدة والمتحمسة للمشاركة في مداولاته. إن الآراء التي تؤيد الدفاع عن الأمر الواقع أو الحد من عدد المشاركين حرصا على الفعالية والكفاية لم تعد مقبولة.

ونرحب بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بتعيين منسقين خاصين لاستعراض مسألة جدول أعماله وعضويته. والفقرتان ١٤ و ١٦ من المرفق الثاني للتقرير الموزع بوصفه وثيقة الجمعية العامة A/C.1/47/14 تشيران إلى أن المشاورات التي أجراها المنسق الخاص المسؤول عن العضوية ستستمر بغرض التوصل إلى اقتراح منقح متفق عليه بتكوين جديد للمؤتمر، وينتظر أن يقدم المؤتمر تقريرا إلى الجمعية العامة عن نتيجة مداولاته حول هذه المسائل في نهاية دورته لعام ١٩٩٣. ونثق ثقة تامة بأن المؤتمر سيستفيد استفادة كاملة من الزخم المتولد نتيجة النجاح في عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسيتخذ القرار الصائب بتعديل جدول أعماله وتوسيع عضويته.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بأن تركيا قدمت طلبها الرسمي للعضوية في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٨٢. ولست بحاجة إلى التذكير بأن تركيا بلد لديه مؤسسة عسكرية هامة. إن تركيا تقع في إحدى المناطق الحساسة في العالم حيث تتاخم البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وهي تولي اهتماما كبيرا لجهود نزع السلاح وتشترك اشتراكا نشطا في المفاوضات بشأن تخفيض القوات التقليدية في أوروبا. وتركيا في موقف فريد يتيح لها الإسهام الهام في أعمال المؤتمر. وفي ضوء هذه الخلفية، إن

تركيا مقتنعة بأنه يتعين عليها المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفها عضوا كامل العضوية، وتتوقع أن يلقى طلبها ردا مؤاتيا في هذه المرة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يخول مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي الجلسة التي عقدها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن التزامهم باتخاذ تدابير محددة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. كما تعهدوا بالعمل لمنع انتشار التكنولوجيا المتصلة بأبحاث الأسلحة أو إنتاجها واتخاذ الإجراء اللازم تحقيقا لذلك الغرض. وباعتقادنا أن مجلس الأمن يمكن أن يلعب دورا هاما، وبخاصة في مجال عدم الانتشار النووي.

وأخيرا، سأدلي ببضعة تعليقات بشأن مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة. إن المكتب يسهم إسهاما قيما في نشاط الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن المرجح أن يؤدي تنفيذ سجل الأسلحة التقليدية وتوسيعه في نهاية المطاف إلى زيادة مهمته ومسؤولياته. ونعتقد أن الدور الهام لهذا المكتب سيحظى بالاهتمام الواجب خلال عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وختاما نعتقد أن الوقت قد حان لأن تقوم الأمم المتحدة بتنقيح وإعادة تقييم آليتها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بغية تكييفها مع المسرح السياسي المتغير. ووفدي على استعداد للإسهام بروح بناءة في هذه الجهود وفي مداولات هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى.

السيد زكي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن سعادة وفدي لاستئناف عقد اللجنة الأولى من أجل مناقشة تقرير الأمين العام بعنوان "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". ونحن على ثقة بأن نتائج الدورة المستأنفة ستكون مثمرة وبأننا سنحقق نتائج إيجابية، وذلك بفضل قيادتكم القديرة، سيدي.

إن آراء باكستان بشأن تقريرالأمين العام سبق إبلاغها للأمانة العامة. وباكستان، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أيدت استنتاجات مؤتمر نزع السلاح بشأن تقرير الأمين العام المعروض اليوم. بيد أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لإبراز بعض الجوانب في تقرير الأمين العام التي تستأهل، في رأينا، اهتماما خاصا.

إن التغييرات التاريخية في المناخ السياسي الدولي والحالة العالمية المتطورة تتيح لنا، مع بعض الاستثناءات، فرصة لم يسبق لها مثيل لتوخي عملية نزع السلاح الشامل من أجل إقامة نظام منصف وعادل حقا للسلم والأمن الدوليين، عماده الثقة والاستئمان المتبادلين فيما بين الدول*.

* تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا).

إن نزع السلاح ممكن حيث قـُضي على عدم الأمن. ونزع السلاح ذاته يمكن له بحق أن يسهم في التقليل من درجة التوتر. وبالتالي، فمن الضروري وجوب تعزيز التزامنا بتحقيق نزع السلاح، وينبغي أن نؤكد مختلف جوانبه بعزم متجدد وشعور متزايد بأهميته.

إن الأهداف الثلاثة الواردة في تقرير الأمين العام، وهي التكامل والشمولية وتجديد الحيوية - يمكن أن تشكل مؤشرات مفيدة في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك الأساسي ألا وهو نزع السلاح العام والكامل. وينبغي أن نركز اهتمامنا على كل من هذه الأهداف. إن توفير الظروف المؤاتية لتنفيذ إجراءات نزع السلاح الفعالة يتوقف على وضع إطار يكفل الأمن لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها. وميثاق الأمم المتحدة يشتمل على مبادئ أساسية يجب أن تستمر في توجيه الجهود المقبلة للمجتمع الدولي في خطواته الجماعية، سواء لجهة تعزيز نزع السلاح أو تعزيز الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة.

ولدى وضع المفاهيم المقترنة بعبارة "تنظيم التسلح"، ينبغي لمزيد من المناقشات أن يأخذ في الاعتبار التمييز بين تنظيم التسلح ونزع السلاح. وفي الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة مؤخرا في مجالات حفظ السلم وإقرار السلم وبناء السلم، اتخذ تنظيم التسلح شكلا يتمثل إما في منع السلاح من الوصول إلى أي معتدٍ مشارك في صراع مسلح، أو السعي إلى نزع سلاح الأطراف في صراع داخلي. ونزع السلاح، من جانب آخر، موضوع ذو أهداف واضحة التحديد وأولويات لا تزال قائمة. ومع ذلك، فالتقدم المحرز في مجالات مهمة، لا سيما مجال تدابير نزع السلاح النووي والتقليدي بين الدول العظمى، يؤكد على ضرورة التقدم في مجالات أخرى، مثل مجال نزع السلاح الإقليمي.

إن مفهوم التكامل بالتالي يحتاج إلى نهج يبحث عن تنفيذ عملية لنزع السلاح الشامل في المجال النووي فضلا عن المجال التقليدي، مع التأكيد على بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وعدم الانتشار وتدابير نزع السلاح وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولدى مناقشة الشمولية، يشير تقرير الأمين العام إلى تدابير منفردة ومتبادلة اعتمدتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ما يوجد في ترساناتهما من أسلحة نووية. ونحن نؤمن تماما بأن هذه التدابير ليست ممكنة فحسب، بل ومرغوب فيها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ولكن في الحالات التي تتصف بخلل عسكري كبير، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق البلد الذي لديه قدرة عسكرية وترسانات أكبر عن إيجاد مناخ من الثقة بغية أحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

إننا نرحب بالاعتراف الذي ورد في تقرير الأمين العام بأن هناك اتجاها نحو نهج إقليمية لنزع السلاح وتدابير بناء الثقة "وينبغي تشجيع هذا الاتجاه" (A/C.1/47/7، الفقرة ١٦)، وأن هناك:

"سـُبلا عديدة يمكن أن تعزز بها النهج الإقليمية عملية تخفيض الأسلحة على الصعيد العالمي." (المرجع نفسه)

إن لهذا أهمية جوهرية بالنسبة إلى منطقة جنوب آسيا حيث تقدمت باكستان، وعلى مدى أعوام، بعدد من المقترحات بإقامة نظام متعادل وغير تمييزي يساعد على أن تبقى منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل.

ومنذ عام ١٩٧٤، أكدت الجمعية العامة مرارا على اقتراح باكستان بإنشاء منطقة خالية من التسلح النووي في جنوب آسيا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩١، اقترح رئيس وزراء باكستان محمد نواز شريف إجراء مشاورات بين الدول الخمس، أي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين وباكستان والهند، بغية كفالة عدم الانتشار النووي وإقامة منطقة خالية من التسلح النووي في جنوب آسيا. وقد أيد هذا الاقتراح أربعة من المشاركين المقترحين الخمسة، ورحب المجتمع الدولي بـه. ونحن نأمـل بإخـلاص في أن الدولـة التي لم توافق بعد ستتخذ موقفا إيجابيا.

كذلك تولي باكستان أهمية كبيرة لمزيد من تخفيض ومراقبة الأسلحة التقليدية، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وثمة واقع معروف تماما هو أن الخلل الخطير في القوى التقليدية في أية منطقة يزيد من الشعور بعدم الأمن ويجعل التحكم في تنظيم الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، فضلا عن عدم الانتشار النووي أمرا صعبا. لذلك اقترحنا بضعة تدابير لتخفيض الأسلحة ونزع السلاح في جنوب آسيا، بما في ذلك الاتفاق الذي جرى بين الهند وباكستان على تخفيض متبادل للأسلحة التقليدية إلى أدنى مستوى من التسلح تتطلبه الاحتياجات الأمنية.

إن تقرير الأمين العام يبدي جوانب معينة ترتبط بتحديد الأسلحة التقليدية وهي: عمليات نقل الأسلحة، والوضوح وتدابير أخرى لبناء الثقة. ونحن، إذ نتفق تماما مع الملاحظة التي تنص على

" أ ن قدرات الإنتاج المفرطة وفائض المعدات فـــي الـدول الصناعي ة تقوم

ا لآ ن
بتغذية
أسواق
السلاح
في
أجزاء
من
العالم
النامي"،
A/C.1/4)
7 / 7 ،
الفقرة
(٣٠

نعتقد أن البلدان المنتجة للأسلحة ينبغي أن تخفض هذا الإنتاج وأن تنظم وتقيد نقل وبيع الأسلحة إلى بلدان أخرى. ونقل الأسلحة له علاقة بالقدرة المحلية على الإنتاج، ومثل أعمال النقل هذه إما أن تزيد من الخلل في القدرة العسكرية أو تحسّن من الخلل القائم. وينبغي للقيود على نقل الأسلحة أن تقلل من هذا الخلل وألا تزيده في بعض المناطق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فقدان الأمن والتهديد بقرب نشوب صراعات.

ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام القائل بأن هدفنا يجب أن يبقى متمثلا في تجاوز مرحلة ما بعد الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي قد اتخذ بالفعل خطوات ترمي إلى القضاء على نوعين من أسلحة التدمير الشامل - البيولوجية والكيميائية - وقد حان الوقت لتركيز اهتمامنا على التدمير الكامل للأسلحة النووية وإزالتها عن سطح الأرض. ونحن نرحب بالوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنته دول نووية معينة. ونحن إذ نعتقد أن حظر التجارب سيقيد التطوير النوعي للأسلحة النووية ويقلل من مخاطر الانتشار النووي، ينبغي أن يكون هدفنا اعتماد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وهو هدف ما برح المجتمع العالمي يسعى إلى تحقيقه منذ زهاء ٣٠ سنة.

وأكثر أهمية من ذلك، وفي انتظار نزع كامل للسلاح النووي، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. وهذه الكفالات ينبغي أن تشمل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على نحو غير مشروط وملزم قانونيا.

إن عدم الانتشار النووي سيكون مقبولا بسهولة إذا ما تم بطريقة متوازنة وغير تمييزية. فالتباين والتفاوت بين الدول النووية وغير النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروفان تماما. ومع ذلك، يجب ألا يتعاظم هذا الاختلاف من خلال تفسير تعسفي وانتقائي للاحتياجات المفروضة من جانب المعاهدة على الأطراف فيها. إن التقدم نحو نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون بلا شك محل اهتمام كبير في إطار مؤتمر التمديد المعني بالمعاهدة المزمع عقده في عام ١٩٩٥.

إن عملية التحقـــق هي محـــور جميع اتفاقات نزع السلاح، وهي ضرورية لكفالة تنفيذ الاتفاقات، لا سيما الاتفاقات المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور مركزي، في مجالَي التحقق وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح. ويجب على سياسة الأمم المتحدة في هذه المجالات أن تتحدد بطريقة تتصف بالوضوح على أساس متوازن وغير تمييزي.

لقد كان عمل مجلس الأمن موضع اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. وإننا نرحب بتنشيط مجلس الأمن مما مكّنه من العمل بمزيد من الفعالية. بيد أن قيام المجلس بكامل دوره على النحو المنصوص عليه في الميثاق من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين عن طريق التطبيق الموحد لأحكام الميثاق أمر حاسم لتهيئة ظروف السلم والأمن العالميين قبل أن تتاح له ممارسة مسؤوليات جديدة للعمل على بلوغ أهداف نزع السلاح.

لقد سمعنا اليوم أن الأمين العام يدرس بعض المقترحات المتعلقة بإصلاح آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف. إن أي تغيير نحو الأفضل سيلقى الترحيب. فنحن نرحب بخطوات ترشيد جدول أعمال اللجنة الأولى وعملها. ولكن علينا أن نضمن ألا نُثقل كاهل اللجنة دون مبرر بمسائل تشغلها عن مسؤوليتها الرئيسية في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وفيما يتعلق باقتراح نقل مكتب شؤون نزع السلاح من نيويورك إلى جنيف، يرى الوفد الباكستاني أن هذه المسألة يجب معالجتها بحذر شديد. إن من المهام الرئيسية لمكتب شؤون نزع السلاح خدمة اللجنة الأولى، المحفل الرئيسي لتداول مسائل نزع السلاح والأمن. إن وجوده في نيويورك ييسر التفاعل المستمر بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المختصة والأمانة العامة. وبازدياد دور الأمم المتحدة في مسائل تنظيم الأسلحة ونزع السلاح، مما ينطوي على قدر أكبر من المنطق من الناحية الوظيفية أن تبقى الإدارة المختصة من الأمانة العامة في المقر، حيث يوجد تمثيل لجميع الدول الأعضاء. كما أن مسألة تكلفة الانتقال إلى مكان جديد، التكلفة الأولية والدائرة، تحتاج إلى تقييم دقيق. ولعل عامل الكلفة والفائدة يتناقض مع هذه الخطوة. وبمراعاة الجانبين الوظيفي والمالي يكون الحكم في الحساب النهائي لصالح إبقاء مكتب شؤون نزع السلاح في نيويورك.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تسهم مداولات اللجنة الأولى في هذه الدورة المستأنفة إسهاما إيجابيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الغرض من هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى هو إعادة تقييم آلية نزع السلاح الدولي، والتوصل، كما نأمل، إلى توصيات متفق عليها ملموسة لاتخاذ الإجراء اللازم كمحصلة لإعادة التقييم. وبالتالي سأقتصر في ملاحظاتي على هذا المجال.

إن آراء فنلندا بشأن المسائل الأوسع نطاقا التي أثارها الأمين العام في تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" مسجلة في بياننا أمام اللجنة بتاريخ

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وكذلك في رد حكومة بلادي الموجَّه إلى الأمين العام، والوارد في الوثيقة A/47/887/Add.2.

إن الآلية ليست، أو على الأقل لا ينبغي أن تكون، هدفا في حد ذاته. ينبغي أن تخدم دوما غرضا. وينبغي أن تحقق دوما ما يلزم تحقيقه في أي وقت. ونتفق جميعا على أن الظروف مختلفة اختلافا جذريا. وكذلك توقعاتنا بالنسبة للمستقبل. وفي الحقيقة، وكما قال فيلسوف أمريكي معاصر مختص بالألعاب الرياضية، "إن المستقبل ليس كما كان من قبل".

ومن اللازم أن تستجيب آلية نزع السلاح الدولي للحقائق الجديدة في عصر جديد. وهذه الحقائق الجديدة محددة تحديدا ممتازا في تقرير الأمين العام.

وأود أن أركز بشكل خاص على مفهوم الإدماج الذي اقترحه الأمين العام. لقد آن الأوان، في رأيه، للإدماج العملي لمسائل نزع السلاح وتنظيم الأسلحة في الهيكل الأوسع لجدول أعمال السلم والأمن الدوليين، وإننا بحاجة الآن إلى إدراك أن نزع السلاح يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا هو رأينا.

والآن، لكي يصبح لمفهوم الإدماج معنى من الوجهة العملية، من اللازم تحويله إلى المستوى التشغيلي. ومن أجل تحقيق ذلك في الآلية الحالية يتعين اتخاذ خطوات عملية.

ويمكن اتخاذ هذه الخطوات فيما يتعلق بالجمعية العامة واللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح ووظائف الأمانة العامة التي يمارسها مكتب شؤون نزع السلاح. وبإمكان هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى ذاتها أن تتخذ بعض الخطوات العملية، وأن تقترح اتخاذ خطوات مماثلة على هيئات أخرى. وفي رأينا، ينبغي لهذه الدورة المستأنفة أن تقوم بالاثنين.

وتسنح الآن فرصة للشروع في تطوير دور للجنة الأولى بوصفها لجنة الجمعية العامة لشؤون السياسة والأمن، المسؤولة عن دراسة جميع مسائل نزع السلاح والمسائل السياسية والأمنية الأخرى ذات الأهمية العالمية. وبهذا المعنى، ينبغي أن يكون دورها مماثلا لدور اللجنة الثانية المعنية بالمسائل الاقتصادية والبيئية. ونظرا إلى أن هذا التغيير من شأنه أن يمس مسًّا وثيقا ولايات لجان أخرى، فإنه يكون من اللازم إجراء استعراض مشترك بقيادة رئيس الجمعية العامة بغية تحقيق هذا الدمج. وفي رأينا، ينبغي إجراء هذا الاستعراض خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، إن لم يكن قبل ذلك.

وفيما يتعلق باللجنة الأولى ذاتها، ينبغي لنا الآن أن نمضي نحو الدمج الكامل لمناقشة بنود نزع السلاح والأمن الدولي. وأحد البنود التي يجري حاليا معالجتها في اللجنة الأولى، وهو بند مسألة أنتاركتيكا،

ينبغي نقله إلى حيث تكمن الخبرة الحقيقية - بموافقة اللجنة السادسة. وبالطبع، من وجهة نظرنا القومية، لا صلة لهذا البند بأي لجنة من لجان الجمعية العامة. ومن شأن تجميع بنود مشابهة تحت عناوين عامة أن يكون مفيدا.

لقد مرت هيئة نزع السلاح بالفعل بعملية إصلاح. ومن المهم ترسيخ المنجزات، وعلى وجه الخصوص تطبيق جدول الأعمال "الدائر" المكون من ثلاثة بنود.

وينبغي التأكيد من جديد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لمسائل نزع السلاح ذات الطابع العالمي. ومع ذلك، إذا أريد للمؤتمر أن يواصل التفاوض بمصداقية بشأن الاتفاقات التي يرجى لها امتثال عالمي، فإن تكوينه لا يمكن أن يظل على حاله. ويثلج صدرنا أن المؤتمر ذاته توصل مؤخرا إلى نفس هذا الرأي. ويلزم الآن اتخاذ قرار عاجل.

واسمحوا لي أن أكرر رأينا: في هذه المرحلة، ينبغي أن يكون لكل من يتمتع بالعضوية أو قدم طلبا للعضوية وأبدى استعدادا للمساهمة في أعمال المؤتمر الحق في عضوية المؤتمر، دون حسابات موازين عقيمة. ومن نافلة القول إن فنلندا تعتبر نفسها مؤهلة لذلك. وينبغي بعد ذلك أن يستعرض تكوينه على فترات منتظمة، مرة كل خمس سنوات مثلا، لقبول أعضاء جدد أو إنهاء عضوية من لا فائدة منهم، حسبما يكون الحال.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى دور مكتب شؤون نزع السلاح. إن وفد بلادي يتطلع إلى سماع آراء الأمين العام عن هذا الموضوع يوم غد. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات. يبدو لنا أن من الواضح، إذا اتبعنا منطق مفهوم الدمج إلى نهايته، أن أي خطوة عملية لتحقيق الدمج تحتاج إلى دعم قوي من الأمانة العامة. فدمج نزع السلاح بطريقة فعالة في الإطار الأوسع لجدول أعمال الأمم المتحدة للسلم والأمن يتطلب في رأينا أن يعمل مكتب شؤون نزع السلاح يدا بيد مع المسؤولين في المقر عن الأجزاء الأخرى لهذا الهيكل الأوسع، سواء في الدبلوماسية الوقائية أو صنع السلم أو حفظ السلام أو إنفاذ السلم.

وفي ضوء ذلك - فعالية الدمج وفعالية التكلفة - سيحكم وفد فنلندا على أية مقترحات تتعلق بمكان تشغيل مكتب شؤون نزع السلاح.

السيد تشن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تعقد الدورة المستأنفة للجنة الأولى اليوم وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧. وقد طلب ذلك المقرر إعادة تقييم الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبخاصة أهداف كل من اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح ومكتب شؤون نزع السلاح والصلة المتداخلة فيما بينها، ودعا أيضا إلى اتخاذ توصيات محددة متفق عليها بشأن طرق ووسائل تعزيز أداء وكفاءة الآلية المذكورة. ولذلك أود أن أشرككم في وجهات نظر الوفد الصيني الأولية بشأن الموضوع المطروح علينا.

إن دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح نوقش وتدوول بشأنه في هيئة نزع السلاح طيلة سنوات عديدة، وصدر تقرير بتوافق الآراء في عام ١٩٩٠، اعتمدته الدورة الخامسة والأربعون للجمعية العامة بالإجماع. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، حدثت تغييرات هامة فعلا في الوضع الدولي وأيضا في الوضع الخاص بمجال نزع السلاح. وقد اضطلعت آلية نزع السلاح القائمة بدور هام في تحقيق عملية التغيير. وعندما نعيد دراسة الموضوع اليوم، يجب أولا وقبل كل شيء أن نؤكد الدور الإيجابي الذي اضطلعت به الآلية القائمة، ونضع تدابير إصلاح عملية محددة لتحسينها وضبطها في ضوء متطلبات الوضع الجديد وعلى أساس مداولة شاملة.

إننا نعتقد أن المبادئ التالية ينبغي أن تراعى عندما نتداول بشأن تدابير إصلاح آلية نزع السلاح الحالية التابعة للأمم المتحدة.

أولا، يجب أن يكون الإصلاح لتعزيز وزيادة دور آلية نزع السلاح القائمة وليس لإضعافه أو تقليله؛

ثانيا، التدابير المحددة يجب ألا تتقرر إلا على أساس المداولات المشتركة من جانب جميع البلدان المعنية؛

ثالثا، يجب على تدابير الإصلاح أن تزيد تسهيل إسهام مختلف البلدان المكثف فيها. ونحن نرى أنه نظرا لأن نزع السلاح يؤثر على أمن جميع بلدان العالم، فإن لها جميعا حق المشاركة في المناقشة والتفاوض بشأن نزع السلاح على قدم المساواة، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي والاختلاف في الحجم والقوة ومستوى التنمية. وفي ضوء الظروف الفعلية القائمة في البلدان النامية، ينبغي لتدابير الإصلاح أن تسهل ممارسة حقها في تلك المسألة.

إن اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهي هيئة متخصصة في تناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، تشكل محفلا كبيرا تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناقشة فيه. وقد أثبت التاريخ أن عمل اللجنة الأولى كان مثمرا. ومع هذا، فإن أساليبها وإجراءاتها ينبغي أن تحسن بصفة مستمرة بغية

زيادة كفايتها. ومنذ عام ١٩٩٠، بذلت دورات اللجنة الأولى المتتالية جهودا لتحقيق ذلك الهدف وأحرزت بعض التقدم. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة أدمجت اللجنة الأولى مناقشة مسائل نزع السلاح في مسائل الأمن الدولي، وبالتالي وفّرت الوقت وزادت الكفاية، الأمر الذي يمثل خطوة ناجحة وأيضا بداية طيبة للإصلاح.

إن هيئة نزع السلاح، وهي هيئة تداولية خاصة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، يمكنها أن تجري مناقشات عميقة بشأن بعض المسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح، وتتقدم بمقترحات محددة وتضع بعض المبادئ التوجيهية حتى تدفع بعملية نزع السلاح إلى الأمام. ولقد أيد الوفد الصيني هذا العمل الخاص بالتكييف الرشيد لبنود جدول الأعمال وشارك فيه بشكل نشط. ولذلك نرى أن من المستصوب أن تتحول هيئة نزع السلاح إلى نهج البنود الثلاثة المرحلي، على النحو الوارد في القرار ٥٤/٤٧ ألف الذي اتخذته الدورة الحالية للجمعية العامة، لأنه سيمكن الهيئة من التركيز على التداول بشأن البنود ذات الأولوية وتحسين كفايتها.

إن مؤتمر جنيف لنزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية العالمية الوحيدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف، يضطلع بدور لا غنى عنه. ولن ندلي بتعليقات أكثر بشأن إصلاح المؤتمر، الذي نعتقد أنه الجهة المختصة بتقرير ذلك.

فيما يتعلق بمشاركة مجلس الأمن في عمل نزع السلاح، يود الوفد الصيني أن يشير إلى أن التداول والتفاوض بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أساسا أن يجريا في إطار آلية نزع السلاح الحالية التابعة للأمم المتحدة، وذلك حتى لا تتشتت قوى مجلس الأمن الذي يتحمل عبئا ثقيلا من العمل.

إن إدارة شؤون نزع السلاح - وهي تسمى الآن مكتب شؤون نزع السلاح - باعتبارها مكونا هاما من مكونات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكالة نشيطة وفعالة فعلت الكثير من أجل توفير التنسيق في إطار آليـــة نزع السلاح التابعـــة للأمم المتحدة وتقديم الخدمات إليها. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للعمل الذي ينجزه بشكل طيب مكتب شؤون نزع السلاح، ويرى أن دوره يجب، لهذا، أن يتعزز بتوفير العدد الكافي من الموظفين والتمويل المناسب لمتطلبات مهامه.

السيد خاندوجي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد أوكرانيا بمقرر الجمعية العامة لاستئناف جلسات لجنتنا بهدف إعادة تقييم الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

قد يقول البعض، مع هذا، "لا تُصلح سيارة ما لم تكن معطلة". لكن من الصحيح أيضا أن أية آلية تتطلب إجراء ضبط مستمر لها كما تتطلب من وقت لآخر إجراء فحص دقيق كامل، وبخاصة بعد قيامها برحلة طويلة عبر طريق شاق.

لقد أنشئت آلية نزع السلاح الحالية في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ومنذ ذلك الوقت لم نقم إلا بتكييفات صغيرة وإن كانت هامة. فضلا عن ذلك إن إطار الأمم المتحدة الذي جرى فيه العمل من أجل نزع السلاح أنشئ خلال الحرب الباردة.

ويشارك وفد بلادي في الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" بأنه:

"... ينبغي إعادة تقييم هذا الجهاز من أجل مواجهة الحقائق والأولويات الجديدة لهذا العصر". (A/C.1/47/7، الفقرة ٤٣)

وفي رأينا أن على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يصمموا بنية لنزع السلاح المتعدد الأطراف تكون قادرة على الاستجابة بطريقة كفؤة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

ويرى وفد بلادي أن تلك البنية يمكن أن تكون صالحة إذا ما اعترفنا جميعا بالصلة المتبادلة بين نزع السلاح والأمن الدولي باعتباره دعامته الرئيسية، ونسقنا الجهود التي تبذلها الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بالأمن ونزع السلاح.

وقد سرنا بشكل خاص أن نرى هذا المفهوم وهو يتلقى تأييدا واسع النطاق في الخريف الماضي عندما ناقشت اللجنة الأولى بنود نزع السلاح والأمن في مناقشة عامة واحدة. ووفد أوكرانيا على اقتناع بأن هذه الممارسة ينبغي أن يبقى عليها وأن يتسع نطاقها ليشمل جدول الأعمال وعملية صنع القرار. ونحن نعتقد أنه من الأهمية أن ننظر في جدول أعمال لجنتنا في إطار تقرير الأمين العام السالف الذكر الذي يؤكد فيه ما يلي:

"الوقت قد حان لإدماج قضايا نزع السلاح وتنظيم الأسلحة إدماجا عمليا في الهيكل الأعم لخطة السلم والأمن الدوليين". (المرجع نفسه، الفقرة ٤)

وفي مجال إغلاق الفجوة بين نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي يعود دور رئيسي إلى مجلس الأمن. وفي هذا الصدد أجد لزاما عليّ أن أشير إلى الجهود الدؤوبة لبلدان عديدة وخاصة السفير الراحل اكسينون روسيدس ممثل قبرص، توخيا لفكرة زيادة مشاركة مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح. وفي هذا المجال تعاون وفدي تعاونا وثيقا مع تلك البلدان خلال الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجمعية العامة وأدلى بدلوه فعلا بتقديمه ورقات عمل في هيئة نزع السلاح وفي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح فيما يتصل بإعادة إحياء المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن دواعي اعتزازنا أن نجد أن هذه الأفكار تلقى الآن تأييدا واسعا من جانب المجتمع الدولي وأن مجلس الأمن يشترك اشتراكا نشطا، بطرق متنوعة، في تنفيذ تدابير نزع سلاح متنوعة. وفي هذا الصدد، يود وفدي الإعراب عن تأييده القوي لاقتراح الأمين العام عن الدور المعزز لمجلس الأمن في مجال نزع السلاح، وبخاصة إنفاذ عدم الانتشار.

ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا لأن بلدي اختار طوعا المركز غير النووي؛ وفي هذا الصدد نعتقد أن مجلس الأمن، وخصوصا أعضاءه الدائمين، يمكنه القيام بدور فعال في حسم مسألة ضمانات أمننا الوطني. وبالطبع هناك عدد من الالتزامات فيما يتصل بالضمانات تجاه الدول غير النووية سبق أن تعهدت بها الدول النووية. ولكن من المهم بالنسبة لنا التأكيد على هذه الالتزامات في سياق حصول أوكرانيا على مركز الدولة غير الحائزة على أسلحة نووية.

وإذا أريد تحقيق المفهوم المتمثل في أن نزع السلاح يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية لتعزيز السلم والأمن الدوليين - على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام - فإن المطلوب، في رأي وفدي، هو التعزيز الكبير لقدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على مواجهة الحقائق الجديدة. والمقرر الإداري بإدماج مكتب شؤون مجلس الأمن ومكتب شؤون نزع السلاح في إدارة الشؤون السياسية كان خطوة هامة في الطريق الصحيح. ونرى أنه يلزم القيام بالمزيد من الإدماج بين هذين الفرعين الهامين.

وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالقلق إزاء التقسيم المنتوى لإدارة شؤون نزع السلاح واحتمال نقل جزء منها إلى جنيف. إن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى آثار عكسية في هذا الوقت الذي يوجد فيه ميل متزايد لضم جهود نزع السلاح بغرض جعلها جزءا لا يتجزأ من ترتيبات الأمن بل وترتيبات حفظ السلم. ونتطلع إلى الاستماع إلى شرح من الأمين العام فيما يتعلق بالسبب المنطقي لهذا القرار، ونحن بالطبع نحترم صلاحياته في هذه المسائل.

وفي الوقت ذاته نود أن نؤكد على أن القرار المتخذ، مهما كان، لا ينبغي أن يؤثر على قدرة الأمانة العامة على خدمة اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح وسائر محافل نزع السلاح هنا. وفضلا عن ذلك من المهم الاحتفاظ في نيويورك بمركز فعال قوي لنزع السلاح مجهز بالموظفين اللازمين والأجهزة اللازمة للقيام بمهامه الهامة في مقر الأمم المتحدة.

والآن أود أن أتكلم باختصار عن نشاط مؤتمر نزع السلاح، الذي توليه حكومتي قدرا كبيرا من الاهتمام.

إننا نوافق تماما على الاستنتاج التالي الوارد في التقرير الأخير لمؤتمر نزع السلاح:

"ولذلك فإن المؤتمر، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، عليه أن يضطلع بدور متزايد الأهمية". (A/C.1/47/14، الفقرة ٩)

إن أوكرانيا، وهي دولة ورثت عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا إمكانيات عسكرية هائلة، تقليدية ونووية على السواء، أعلنت في بضع مناسبات عن رغبتها في الاشتراك الكامل في التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويود وفدي أن يكرر اليوم التعبير عن تأييدنا لتوسيع لمؤتمر نزع السلاح يعبر عن الواقع الحالي ويؤكد على أن نزع السلاح مسؤولية مشتركة للدول. ونود أن نؤكد لأعضاء مؤتمر نزع السلاح التزامنا القوي بتوخي أهداف نزع السلاح على نحو فعال واستعدادنا للتعاون البناء في هذا المجال مع جميع أعضاء المؤتمر.

وقد كان من دواعي سرور أوكرانيا أن علمت بقرار مؤتمر نزع السلاح تعيين السفير أوسلفن ممثل استراليا منسقا خاصا لاستعراض مسألة العضوية، ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في هذا الخصوص.

وختاما، يود وفد أوكرانيا الإعراب عن الرأي الذي مفاده أنه من الضروري تماما أن نتوج مداولاتنا الراهنة بتوصيات ذات مغزى تُعتمد بتوافق الآراء. وندرك تماما أن توافق الآراء ليس الأسلوب الوحيد لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة؛ ولكن في هذه الحالة بوجه خاص من شأن أي قرار غير متمتع بالإجماع أن يقلل كثيرا من فرص تنفيذه - إن لم يكن من شأنه أن يفسد هذه الفرص جميعا.

السيد بيردينيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بداية، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أرحب بمدير مكتب شؤون نزع السلام وبالأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم جميعا النجاح في القيام بعملكم الهام.

إن التغييرات العميقة التي وقعت في العالم، التي اتسمت بنهاية المواجهة العالمية، تفتح آفاقا حقيقيـــة لإحراز تقدم في تعزيز الأمن الدولي. بيد أن المرحلة الانتقالية الحالية تتسم بزعزعة الاستقرار

المتزايدة والصراعات المسلحة المستمرة وظهور جيل جديد من الأزمات الناشئة عن الخلافات الإقليمية والعرقية والدينية.

وفي ظل هذه الظروف إن عمل الأمم المتحدة لمنع الصراعات وإزالتها ينطوي لا محالة على إدراج مسألة نزع السلاح في الجهود الدولية في مجال الأمن والدبلوماسية الوقائية. وعلى هذا الأساس بدأ بالفعل عمل الأمم المتحدة. والدليل الواضح على هذا تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". والأحكام الأساسية لتلك الوثيقة، وبخاصة المفهوم الثلاثي الإدماج والعالمية وإعادة التنشيط مع زيادة دعم الأمم المتحدة في العملية كلها، تتمشى مع نهج الدبلوماسية الروسية.

وأود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى رسالة وزير خارجية روسيا الموجهة إلى الأمين العام (A/47/902). أن تلك الرسالة تتضمن نهجنا الفكرية في هذا المجال البالغ الأهمية من مجالات السياسة العالمية. ولن أخوض في كل هذا بالتفصيل نظرا إلى أن الممثلين توجد لديهم هذه الوثيقة. ولا أود إلا التعليق على الجوانب التالية.

من المهم بصفة خاصة تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال والمستمر لاتفاقات نزع السلاح المعقودة. وثمة مهمة أخرى هامة جدا تتمثل في تنسيق نزع السلاح مع النمو الاقتصادي المطرد في البلدان التي بدأت في توخي نزع السلاح عن طريق تحويل طاقة إنتاجها العسكري. وينبغي إيلاء أولوية مطلقة للجهود في مجال عدم انتشار جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل وأنظمة إيصالها. وأهم حلقة في هذه السلسلة تكمن في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحويلها إلى اتفاق عالمي يظل نافذا إلى أجل غير مسمى.

ووفقا لما أكده وزير خارجية روسيا في رسالته،

"نحن نشعر بقلق بالغ لأن الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار هذه تحوطه أحيانا شروط إضافية، ويجري وصفه باعتباره "تنازلا" للمجتمع الدولي، وأن على هذا المجتمع 'أن يدفع ثمنا لذلك'". (A/47/902، ص ٣)

لقد حدثت أمور إيجابية أيضا بطبيعة الحال، بما في ذلك قرار بيلاروس الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير نووية. ونحن نرحب بهذا القرار الهام والحكيم.

وثمة مسألة أخرى تتسم بأهمية خاصة هي إدراج عنصر نزع السلام في عملية صيانة السلم وإيجاد حلول عالمية وإقليمية للأزمات. ورعاية الأمم المتحدة هي الأنسب في عملية تقليل الإمكانية العسكرية للدول، وبناء الانفتاح والثقة على نحو أكبر. ونقترح أيضا أن تحد الأمم المتحدة بشدة، مستندة إلى سلطتها وقدراتها على المراقبة، من الخيارات المتاحة للمشاركين في صراعات عرقية داخلية فيما يتعلق بوسائل صراعهم العسكري. ويمكن لمثل هذا الحد أن يمنع هذه الصراعات من أن تتحول إلى أزمات دولية رئيسية. ونحن نرى أن مثل هذه القيود ينبغي أن تنطبق بادئ ذي بدء على الطائرات المقاتلة، والقذائف، ونظم المدفعية، وتكنولوجيا القوات المدرعة. ويمكننا أن ننظر بالتالي في وضع مشروع مدونة سلوك للأطراف في الصراعات العرقية بهدف تقليل التدمير والخسائر في صفوف السكان المدنيين إلى أدنى حد، وكبح جماح "بؤر التوتر".

لقد آن الأوان للنظر، على نحو هادف، في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. والهيئات الثلاث المنشأة في هذا المجال وهي اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح ما زالت تتسم بأهمية كبيرة. وفي إطار تنظيمها، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار مسألة أشد الطرق فعالية لتحديد أدوارها وكيفية تفاعلها في ظل الظروف الجديدة.

وثمة خطوة إيجابية أتخذت بالفعل، هي دمج مسائل نزع السلاح والأمن الدولي في أعمال اللجنة الأولى. ومن المهم مواصلة هذه العملية وتوسيع نطاقها، مع مراعاة جميع جوانب الأمن الدولي، بما في ذلك جوانبه الاقتصادية والبيئية. ومن حيث المبدأ، ليس لدينا اعتراض على تقليل عدد لجان الجمعية العامة المعنية بهذه المسائل. ونعتبر أيضا أنه من المهم مواصلة تحسين جدول أعمال اللجنة الأولى، مثل حذف بنود مثيرة للمواجهة لا تتماشى مع العصر الحاضر.

وأعمال هيئة نزع السلاح تحتاج إلى تحسين أيضا. والهيئة، بدورها، تستطيع بعدئذ أن تساعد في ترشيد أعمال اللجنة الأولى.

ونحن نرحب بالعمل الذي بُدئ في جنيف لتحديث مؤتمر نزع السلاح. ونرى أنه من الضروري إعادة التأكيد على المركز المستقل لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التي تُعنى بالمفاوضات المتعددة الأطراف في هذا العالم، والتي تعمل على أساس مبدأ توافق الآراء.

لقد آن الأوان بالتأكيد لاتخاذ قرار حول مسألة تكوين المؤتمر. ويبدو أنه من الممكن أن يؤخذ في الاعتبار إجراء زيادة كبيرة في عدد أعضاء محفل جنيف، قد تصل إلى قرابة ضعف ونصف ضعف العدد الحالي. ونحن نرى أن من شأن ذلك أن يساعد في الوفاء بالاهتمام المشروع للعديد من الدول بالمشاركة الكاملة في أعمال المؤتمر، وهو اهتمام أظهرته منذ مدة عن طريق التقدم بطلب للحصول على مركز المراقب في المؤتمر. وعلى جميع الدول الجدد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تلتزم، بطبيعة الحال، بجميع الاتفاقات الدولية في هذا المجال.

ونعتقد أيضا أن من المهم، في تحليلنا لآلية نزع السلاح، أن يؤخذ في الاعتبار تحسين التفاعل مع المنظمات الدولية المختصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة التي ستُنشأ لحظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نرحب بنيّة الأمين العام تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح، الذي هو الحلقة الأساسية في الأمانة العامة لمعالجة نزع السلاح، عن طريق تزويده بما يناسب من موظفين وتمويل في إطار الموارد الحالية.

ويجب أيضا إيلاء عناية دقيقة جدا لمسألة نقل عمل مكتب شؤون نزع السلاح إلى جنيف. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن جنيف هي مركز عمل مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات معنية بفعالية المعاهدات القائمة، وأن أهم الخبراء الوطنيين في هذا المجال يعملون هناك. ويجب أن تتخذ القرارات في هذا الشأن مع المراعاة، بطبيعة الحال، للحاجة الفعلية إلى موظفين من جانب المحفلين المختصين اللذين يعقدان جلساتهما في نيويورك، والمحفلان هما هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. ويجب أيضا تبرير القرارات من الناحية المالية.

وروسيا على استعداد لمواصلة الحوار الموضوعي والبناء مع جميع الدول ذات الاهتمام حول سبل ووسائل تعزيز فعالية عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أوجه الشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

إن هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى تتيح لنا فرصة مفيدة وهي أن ننظر في آلية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، ونوجز آراءنا فيها.

وحكومتي تعتقد أن أمام البشرية في هذا العالم المتغير فرصة لم يسبق لها مثيل، والتحدي يكمن في الاستفادة من هذه الفرصة.

والأرجنتين تتخذ موقفا عمليا وإيجابيا من التغيرات الجارية. ونحن على استعداد للتعاون، في حدود ما لدينا من موارد، من أجل بناء الهيكل الجديد. وإذا كان يراد لطبيعة الاختصاصات وأجهزتها ونُطـُقها في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي أن تكون فعالة داخل الأمم المتحدة، وجب أن تنبثق من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، نؤيد استعراض هذه الآلية على جميع المستويات. ونحن نوافق الأمين العام أنه حان الوقت لأن تشارك جميع الدول الأعضاء في تقييم آلية المنظمة لنزع السلاح، حتى يمكن لها أن تفي باحتياجات الموقف الدولي الراهن.

ونرى أن من المهم أيضا تعزيز عملية تسوية الصراعات عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونوافق على ملاحظة الأمين العام بأن الاتجاه نحو الوضوح في مجال الأسلحة وتدابير بناء الثقة الأخرى ذو أهمية وينبغي تشجيعه، وبأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تدبير عملي ذو أهمية كبرى.

إن بلدي، إسهاما منه في هذا المجال، سيستضيف في ١٦ و ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ حلقة دراسية إقليمية ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح بالاشتراك مع وزارة الخارجية في الأرجنتين.

وإذا أرادت اللجنة مساعدتنا بطريقة ما في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو التي بدأناها بالفعل، فيجدر بها ألا توجه عباراتها الى واشنطن فحسب، بل أن توجهها صوب إرشاد البورتوريكيين أنفسهم. فلا يزال لدينا في الجزيرة قادة يؤيدون الحالة الراهنة. وهم على استعداد للتضحية بكرامتهم وعزتهم وكرامة الشعب وعزته. وهذه العناصر من التدهور الأخلاقي والسياسي هي التي تحتاج الى مساعدة اللجنة وتوجيهها وإلهامها إذا ما أردنا الدخول في القرن الجديد دون أن تكون بورتوريكو آفة في تاريخ الحضارة العصرية. ولهذا، فإننا بالفعل ندعو الأعضاء الى بورتوريكو، ولهذا سنستقبلهم بكل ترحاب، وسنرحب بتوجيههم. ونأمل أن يساعدنا المهندس الأعظم لهذا العالم على تحقيق ذلك.

وأود كذلك أن أذكر بأن ما حدث بالأمس مؤسف لأنه أدى الى الحد من إمكانية وصول الذين أتوا من الجزيرة الى الوفود الموجودة هنا. ومع ذلك فإننا نتفهم الحالة.

تركت السيدة فالديس المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة ليونيلدا كالديرون (اتحاد الطلاب البورتوريكيين) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كالديرون.

السيدة كالديرون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي ليونيلدا كالديرون. وأبلغ من العمر ٢٠ عاما. إنني زعيمة طلابية وممثلة لاتحاد الطلاب البورتوريكيين من جامعة "نورث إيسترن إلينوي" في شيكاغو. لقد وُلدت في ريو بيدراس ببورتوريكو. وأتيت الى هذا البلد وعمري ٩ سنوات. وكشابة نشأت في قلب المدينة القديم والمكتظ بالسكان تعلمت فن البقاء. وإذ تعلمت من جذوري وثقافتي، وجدت نفسي في كفاح المقاومة الذي ما برح دائرا منذ أكثر من ٥٠٠ عام. وكامرأة بورتوريكية أشعر بافتقار الى الاحترام عندما يُصر هذا المحفل على الدوران حول مشكلة بورتوريكو، ولا يقدم حلا حقيقيا للحالة الاستعمارية في بورتوريكو. منذ قيام ما يسمى بكمنولث بورتوريكو حُملت الأمم على الاعتقاد بأن العلاقات السياسية والاجتماعية والعسكرية بين الولايات المتحدة والجزيرة قد أنشئت باختيار حُر وليس بتحريف هذه العلاقة. ومن الواضح لي أن تقاعس هذا المحفل عن البت في مسألة بورتوريكو يثبت أن الولايات المتحدة تسيطر سيطرة اقتصادية تامة على الدول الأعضاء، ومن ثم تمنعها من الوفاء بمسؤولياتها إزاء حقوق الإنسان في منح الحرية للأمة. وقد لا يبدو أن أعوامي الـ ٢٠ تعطيني الكثير من الخبرة في الحياة، ولكنني لا أحتاج الى أن أكون أكبر سنا لأرى الواقع الذي يواجهه شعبي.

لماذا يتعين على أخي أن يتسجل للخدمة العسكرية الإلزامية، ولربما يسحب يوما ما إلى الخدمة ويتعلم كيف يقتل أبناء الأمم الأخرى لمصلحة الولايات المتحدة، ولكنه يُمنع في الوقت ذاته من أن يرفع حجرا للدفاع عن أمته؟ وفي هذا السياق بالذات حُكم على لويز روسا وريكاردو خيمينيز، اللذين اعتقلا في عام ١٩٨٠ عندما كانا في عمر يقارب عمري الآن، بما يزيد عن ٨٠ عاما في السجن بدون أي احتمال لإطلاق سراحهما. هؤلاء الناس ليسوا مجرمين. إنني شخصيا اعتبر جميع سجناء الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين مصدر إلهام لكفاحي. إنهم أبطالي وبطلاتي. ولا يجوز أن تعتبر جريمة أن يقاتل المرء من أجل عدالته واستقلاله. فمن الإنساني أن يرغب المرء في أن يكون حرا وأن تكون له ثقافته ولغته، تلك اللغة التي لا يمكنني حتى أن أتكلمها أمام هذه اللجنة لأنها سُلبت مني.

إن خمسمائة عام وقت طويل بالنسبة لشعبنا ليقاوم ويبقى. ولذا يبدو بديهيا لي أن البورتوريكيين شعب فريد له ثقافته الخاصة به، وأننا شأننا في ذلك شأن الشعوب الأخرى، لنا الحق في تقرير المصير. وأقف فخورة لأقول إنه حتى الظالم لا يمكنه أن يوقف مقاومتنا، وإننا سنواصل كفاحنا من أجل ما هو لنا عن وجه حق.

ولهذا فإننا نطالب اليوم بالإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الحرب البورتوريكيين وحلفائهم؛ وبفك وسحب جميع القواعد العسكرية الأمريكية والمنشآت والموظفين التابعين للولايات المتحدة من الأراضي الوطنية البورتوريكية، وبالإزالة الفورية لجميع الشركات المتعددة الجنسيات البالغ عددها ٩٣٦ شركة بفوائد تعويضية، من جزيرة بورتوريكو؛ والنقل الكامل للسلطة من كونغرس الولايات المتحدة الى شعب بورتوريكو.

فلتحي بورتوريكو حرة

تركت السيدة كالديرون المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد روجر س. ويرهام (حركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ويرهام.

السيد ويرهام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي روجر ويرهام، وأخاطب هذه اللجنة باسم الأمانة الدولية لحركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر. لقد استمعت اللجنة إلى قدر كبير من الشهادات اليوم وبالأمس. ولهذا فإننا لا نريد أن نهدر وقتها الثمين في تكرار الحقائق التاريخية الثابتة والدامغة بشأن موضوع المركز الاستعماري لبورتوريكو. في بياننا الموجز، نود أن نركز على النقاط التالية:

أولا، التمسك بحق أمة بورتوريكو في تقرير المصير وثانيا، التسليم بإطلاق السراح غير المشروط لجميع السجناء السياسيين وسجناء الحرب البورتوريكيين المعتقلين حاليا في سجون الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه.

في القرار الذي اتخذته اللجنة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، أعلنت أنها:

"تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، وانطباق المبادئ الأساسية لذلك القرار على بورتوريكو". (A/AC.109/1088، الفقرة ١)

ما برح الحق الإنساني لشعب بورتوريكو في تقرير المصير يعرقل بالمكائد التي يدبرها القائم باستعماره، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت المناورات أشكالا مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان مركز الكمنولث هو الرشوة التي استخدمت في وقت ما. والاستفتاءات الدورية التي كانت تجري كانت تنظم ويشرف عليها وتدار بأسلوب كان من المستحيل معه أن يعبر التصويت عن التطلعات الحقيقية للشعب. فهي تعبير آخر عن تلك الاستراتيجية.

وفي جلسات استماع هذه اللجنة فيما يتصل بتيمور الشرقية يوم الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه، علق ممثل تونس في مرحلة ما أنه بعد كل البيانات السابقة كان سعيدا في نهاية الأمر أن يستمع الى عرض من شخص قادم فعلا من تيمور الشرقية. ومع أن ندرة العروض من المجتمع المتضرر ليست هي الحاصل اليوم، قد يتساءل البعض لماذا يهتم مجتمع السود في الولايات المتحدة بالحالة الاستعمارية لبورتوريكو. إن حركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ليست منظمة بورتوريكية، بالرغم من أن لدينا أعضاء من ذلك المجتمع.

إننا منظمة تناصر حقوق الإنسان وتدافع أولا وليس قصرا عن مصالح حوالي ٤٠ مليون نسمة من أصل أفريقي يقيمون في الولايات المتحدة. وتاريخ شعبنا في هذا البلد يدلل على الإنكار التاريخي واليومي لحق تقرير المصير. ومنذ وصولنا الى هنا كعبيد مملوكين، يقيم الواحد منا بثلاثة أخماس المخلوق البشري في دستور الولايات المتحدة، وحتى منحنا المستنير للمواطنة بعد الحرب الأهلية. والى الوقت الحاضر حيث يجب إصدار قوانين الحقوق المدنية كل عام لكفالة حقوق المواطنة المفترضة الخاصة بنا، لم نحظ إطلاقا بفرصة ممارسة حقنا في تقرير المصير كشعب.

ولذا فإننا نعرف تماما تكتيكات الولايات المتحدة المغلفة بطريقة تعطي انطباع الديمقراطية والتغيير والتي في الواقع ترمي الى الإبقاء على الوضع الاستعماري الراهن. إن كفاح شعب بورتوريكو من أجل تقرير المصير والاستقلال هو كفاحنا، وكفاحنا من أجل تقرير المصير والاستقلال هو كفاحه. والتقدم على جبهة واحدة من هذا الكفاح يدفع الجبهة الأخرى الى الأمام.

لقد حدثت أمور إيجابية أيضا بطبيعة الحال، بما في ذلك قرار بيلاروس الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير نووية. ونحن نرحب بهذا القرار الهام والحكيم.

وثمة مسألة أخرى تتسم بأهمية خاصة هي إدراج عنصر نزع السلام في عملية صيانة السلم وإيجاد حلول عالمية وإقليمية للأزمات. ورعاية الأمم المتحدة هي الأنسب في عملية تقليل الإمكانية العسكرية للدول، وبناء الانفتاح والثقة على نحو أكبر. ونقترح أيضا أن تحد الأمم المتحدة بشدة، مستندة إلى سلطتها وقدراتها على المراقبة، من الخيارات المتاحة للمشاركين في صراعات عرقية داخلية فيما يتعلق بوسائل صراعهم العسكري. ويمكن لمثل هذا الحد أن يمنع هذه الصراعات من أن تتحول إلى أزمات دولية رئيسية. ونحن نرى أن مثل هذه القيود ينبغي أن تنطبق بادئ ذي بدء على الطائرات المقاتلة، والقذائف، ونظم المدفعية، وتكنولوجيا القوات المدرعة. ويمكننا أن ننظر بالتالي في وضع مشروع مدونة سلوك للأطراف في الصراعات العرقية بهدف تقليل التدمير والخسائر في صفوف السكان المدنيين إلى أدنى حد، وكبح جماح "بؤر التوتر".

لقد آن الأوان للنظر، على نحو هادف، في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. والهيئات الثلاث المنشأة في هذا المجال وهي اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح ما زالت تتسم بأهمية كبيرة. وفي إطار تنظيمها، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار مسألة أشد الطرق فعالية لتحديد أدوارها وكيفية تفاعلها في ظل الظروف الجديدة.

وثمة خطوة إيجابية أتخذت بالفعل، هي دمج مسائل نزع السلاح والأمن الدولي في أعمال اللجنة الأولى. ومن المهم مواصلة هذه العملية وتوسيع نطاقها، مع مراعاة جميع جوانب الأمن الدولي، بما في ذلك جوانبه الاقتصادية والبيئية. ومن حيث المبدأ، ليس لدينا اعتراض على تقليل عدد لجان الجمعية العامة المعنية بهذه المسائل. ونعتبر أيضا أنه من المهم مواصلة تحسين جدول أعمال اللجنة الأولى، مثل حذف بنود مثيرة للمواجهة لا تتماشى مع العصر الحاضر.

وأعمال هيئة نزع السلاح تحتاج إلى تحسين أيضا. والهيئة، بدورها، تستطيع بعدئذ أن تساعد في ترشيد أعمال اللجنة الأولى.

ونحن نرحب بالعمل الذي بُدئ في جنيف لتحديث مؤتمر نزع السلاح. ونرى أنه من الضروري إعادة التأكيد على المركز المستقل لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التي تُعنى بالمفاوضات المتعددة الأطراف في هذا العالم، والتي تعمل على أساس مبدأ توافق الآراء.

لقد آن الأوان بالتأكيد لاتخاذ قرار حول مسألة تكوين المؤتمر. ويبدو أنه من الممكن أن يؤخذ في الاعتبار إجراء زيادة كبيرة في عدد أعضاء محفل جنيف، قد تصل إلى قرابة ضعف ونصف ضعف العدد الحالي. ونحن نرى أن من شأن ذلك أن يساعد في الوفاء بالاهتمام المشروع للعديد من الدول بالمشاركة الكاملة في أعمال المؤتمر، وهو اهتمام أظهرته منذ مدة عن طريق التقدم بطلب للحصول على مركز المراقب في المؤتمر. وعلى جميع الدول الجدد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تلتزم، بطبيعة الحال، بجميع الاتفاقات الدولية في هذا المجال.

ونعتقد أيضا أن من المهم، في تحليلنا لآلية نزع السلاح، أن يؤخذ في الاعتبار تحسين التفاعل مع المنظمات الدولية المختصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة التي ستُنشأ لحظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نرحب بنيّة الأمين العام تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح، الذي هو الحلقة الأساسية في الأمانة العامة لمعالجة نزع السلاح، عن طريق تزويده بما يناسب من موظفين وتمويل في إطار الموارد الحالية.

ويجب أيضا إيلاء عناية دقيقة جدا لمسألة نقل عمل مكتب شؤون نزع السلاح إلى جنيف. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن جنيف هي مركز عمل مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات معنية بفعالية المعاهدات القائمة، وأن أهم الخبراء الوطنيين في هذا المجال يعملون هناك. ويجب أن تتخذ القرارات في هذا الشأن مع المراعاة، بطبيعة الحال، للحاجة الفعلية إلى موظفين من جانب المحفلين المختصين اللذين يعقدان جلساتهما في نيويورك، والمحفلان هما هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. ويجب أيضا تبرير القرارات من الناحية المالية.

وروسيا على استعداد لمواصلة الحوار الموضوعي والبناء مع جميع الدول ذات الاهتمام حول سبل ووسائل تعزيز فعالية عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أوجه الشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7).

إن هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى تتيح لنا فرصة مفيدة وهي أن ننظر في آلية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، ونوجز آراءنا فيها.

وحكومتي تعتقد أن أمام البشرية في هذا العالم المتغير فرصة لم يسبق لها مثيل، والتحدي يكمن في الاستفادة من هذه الفرصة.

والأرجنتين تتخذ موقفا عمليا وإيجابيا من التغيرات الجارية. ونحن على استعداد للتعاون، في حدود ما لدينا من موارد، من أجل بناء الهيكل الجديد. وإذا كان يراد لطبيعة الاختصاصات وأجهزتها ونُطـُقها في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي أن تكون فعالة داخل الأمم المتحدة، وجب أن تنبثق من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، نؤيد استعراض هذه الآلية على جميع المستويات. ونحن نوافق الأمين العام أنه حان الوقت لأن تشارك جميع الدول الأعضاء في تقييم آلية المنظمة لنزع السلاح، حتى يمكن لها أن تفي باحتياجات الموقف الدولي الراهن.

ونرى أن من المهم أيضا تعزيز عملية تسوية الصراعات عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونوافق على ملاحظة الأمين العام بأن الاتجاه نحو الوضوح في مجال الأسلحة وتدابير بناء الثقة الأخرى ذو أهمية وينبغي تشجيعه، وبأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تدبير عملي ذو أهمية كبرى.

إن بلدي، إسهاما منه في هذا المجال، سيستضيف في ١٦ و ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ حلقة دراسية إقليمية ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح بالاشتراك مع وزارة الخارجية في الأرجنتين.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن المجلس قد يرغب في الاضطلاع بدور أكبر في مجال نزع السلاح، وبصورة خاصة في تنفيذ تدابير عدم الانتشار. وان الإشارة الى مجلس الأمن في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثال على كيفية دمج ذلك المحفل في الصكوك المتعددة الأطراف بطريقة تكفل الامتثال الفعال لها. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لنا أن نستفيد من الاستنتاجات المستقاة من عمل اللجنة الخاصة المنشأة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وفيما يتعلق باللجنة الأولى، نلاحظ منذ نهاية الصراع بين الشرق والغرب وجود إمكانيات أكبر للتعاون والحوار البناء. فازدياد عدد القرارات التي اتخذت دون تصويت دليل على ذلك. ونعتقد أن قرارات هذه اللجنة ينبغي أن تعبر عن الشواغل الأمنية السائدة. وفي هذا الصدد نرحب بالاتجاه نحو تقليل عدد القرارات: فهذا أفضل بكثير من التكاثر السابق لمشاريع القرارات التي تورد مفاهيم مجردة ليست أهميتها إلا نسبية أو التي تعبر عن المواقف الوطنية بدلا من المواقف العامة.

وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة الأولى نحبذ تحليلا يقوم على جمع المسائل المترابطة التي يكمل بعضها بعضا. كما أننا نؤيد دمج المناقشة العامة بشأن موضوعي نزع السلاح والأمن الدولي، مما أدى الى ترشيد أعمال الدورة الحالية.

إن هيئة نزع السلاح، وهي هيئة تداولية ذات عضوية عالمية، يمكنها مناقشة بعض المسائل التي لم تدخل بعد مرحلة المفاوضات. كما أنها تتيح إجراء تحليل مفاهيمي قد يسهم في مناقشة مضمونية في محافل أخرى. وقد نجم عن عملية الإصلاح لهيئة نزع السلاح، وهي العملية التي تجسدها الوثيقة المعتمدة في عام ١٩٩٠، وضع برنامج يؤدي الى إحراز نتائج مضمونية. وإن القيام في عام ١٩٩٢ باعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية مثال عما يمكن تحقيقه من نتائج ملموسة عندما توحد جميع الدول إرادتها السياسية.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، تؤكد الأرجنتين مرة أخرى على دوره بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف مختصة باتفاقات نزع السلاح. ونعتقد أن توسيع عضويته يجب أن يكون مبنيا على اتفاق للحفاظ على كفاءته وفعاليته. ونؤيد الجهود الرامية الى توسيع عضويته لتشمل الدول التي قد تضطلع بأدوار هامة في المفاوضات، وخصوصا تنفيذ الاتفاقات المستقبلية المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإن الخاتمة الناجحة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تدلل على فائدة وجود هيئة متعددة الأطراف تمثل فيها جميع مناطق العالم.

وأخيرا، فيما يتعلق بدور مكتب شؤون نزع السلاح، نعتقد أنه ينبغي أن يتمتع بالقدرة الدنيا الضرورية لتمكينه من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب القرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية العامة. وبالتالي، علينا أن نضع في الاعتبار بشكل خاص المهام الإضافية التي تولاها المكتب، بما في ذلك إدارة سجل الأسلحة التقليدية المنشأ بموجب القرار ٣٦/٤٦ لام.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد نيجيريا أن يلاحظ مع الارتياح الطريقة التي يدير بها السيد العربي أعمال هذه اللجنة منذ بداية فترة رئاسته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والجهود التي يبذلها في القيام بالمشاورات حتى الآن على مختلف المستويات والمواقع. ونحن واثقون من أن المهارة الدبلوماسية التي قادنا بها حتى الآن ستوصلنا الى خاتمة ناجحة لمداولاتنا خلال هذه الدورة المستأنفة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد له على تعاونه الكامل، ونعرب أيضا عن تقديرنا لبقية أعضاء المكتب والأمانة العامة على جهودهم.

في عصر يتسم بتغييرات لها آثار بعيدة في الحالة الدولية واستجابة لطلب مجلس الأمن الحسن التوقيت بجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وقوة، ترى نيجيريا أن التقرير المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" وثيقة مفيدة تدعونا جميعا الى تقييم منجزات المنظمة في مجال نزع السلاح وأثرها على صيانة الأمن الدولي. وتؤيد نيجيريا تأييدا كاملا المواضيع المفاهيمية وهي مواضيع الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط الواردة في التقرير، إيمانا منها بأن تلك المواضيع تشكل العلاج السليم لجدول أعمال عملي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة من أجل مواجهة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة.

إن الحالة الدولية الراهنة تقدم لنا عالما متفجرا، فيه تشتعل الحروب الدموية في كل الأقاليم ويهدد انتشار الفقر والحرمان الاجتماعي بقاء الأمم ويطفئ بصيص الأمل في الانتعاش المولد داخليا. ويصبح من المحتم أكثر من أي وقت مضى تحويل السيوف الى محاريث وإعطاء نزع السلاح المركز المرموق الذي يستحقه بإدماجه في جميع أوجه الحلول للمشاكل الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الطبيعي أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور دائم التعاظم في البحث عن الحلول اللازمة على المستوى المتعدد الأطراف وتنسيق هذه الحلول والترويج لها.

وثمة اعتراف واسع بأن فترة ما بعد الحرب الباردة توفر فرصة ذهبية لتعددية الأطراف يتعين على المجتمع الدولي الاستفادة منها. وبالتالي فإن هذه الفترة تتيح أكبر احتمال لنجاح تحديد الأسلحة ونزع

السلاح على المستوى المتعدد الأطراف إذا كانت الإرادة السياسية متوفرة. ومن المنطقي أن نطمح في هذا الوقت الى تحقيق أقصى ما نتمناه والى تخليص كوكبنا "الأرض" من تهديد الأسلحة النووية، التي أعلنت منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ إنها الأولوية القصوى في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن الأسلحة النووية لا تزال موجودة بكميات كبيرة مخيفة وأشد فتكا. وقد أصبح الوضع أكثر تأزما ونحن نواجه خطر الانتشار الأفقي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وما أعقبه من إفراج عن العلماء النوويين وحصول دول أخرى على الأسلحة النووية. وإن الاضطرابات السياسية في تلك المنطقة وحولها تزيد من انزعاجنا، ويحملنا تفجر الحالة الدولية على إيلاء اهتمام جاد للتشغيل الفعال للنظم المتصلة بجميع أسلحة التدمير الشامل والمتصلة بمراقبة الأسلحة التقليدية المتطورة وبنقلها الى جميع مناطق التوتر.

إن هذه الفترة تصلح بالتأكيد لتوسيع نطاق تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا لتقليصه. وبالتالي فإن نيجيريا ستؤيد جميع الجهود الرامية الى تعزيز جميع أجهزة نزع السلاح القائمة بدلا من الاستغناء عن أي منها. ونعتبر اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح محافل يكمل ويدعم بعضها بعضا في أدائها لمهامها. ونود أن يصبح مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض، معبرا عن الواقع الجغرافي - السياسي الجديد للمجتمع الدولي ليكون على قدر أكبر من التمثيل*.

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

ومع هذا فإن العضوية المفتوحة ليست مرغوبا فيها بالنسبة لنا. وربما يمكن تغطية جميع مناطق واتجاهات العالم بشكل كاف بعدد إضافي يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٥ عضوا. إن جدول أعمال المحفل يجب أيضا أن يكون عمليا ومنسقا بشكل أكبر مع جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإن المفاوضات بشأن بند ظل يتناول في الهيئة وتوصل إلى بعض توافق الآراء بشأنه قد تتيسر بدرجة أكبر.

إن هيئة نزع السلاح محفل هام للغاية يعد حلقة وصل بين اللجنة الأولى التي تمنح ولاية التفاوض، ومؤتمر نزع السلاح الذي يتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهيئة نزع السلاح تمر بعملية إصلاح جعلتها أكثر إنتاجية. ومجموعة المبادئ التوجيهية والتوصيات التي أكملتها تلك الهيئة مؤخرا والمتعلقة بمعلومات موضوعية بشأن المسائل العسكرية ستسهل دون شك العمل بشأن الشفافية في التسلح في مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو نوع الصلة الإيجابية المتداخلة التي يجب أن نعززها بين المحافل الثلاثة. ونحن سنؤيد أيضا أية خطة بناءة لتحسين أساليب العمل في اللجنة الأولى، دون إعاقة المساهمة الهامة من جانب وفود الدول النامية والصغيرة في الدورات.

لقد أصبح حفظ السلام بالغ الأهمية، وينبغي أن يولى كل الاهتمام الذي يستحقه. ومع هذا، فإن جهود نزع السلاح ينبغي ألا يقل تأكيدها أو الاهتمام بها في العملية. وفيما يتعلق باقتراح أو إمكانية تحقيق دمج بين مسائل نزع السلاح ومسائل حفظ السلام تحت مظلة اللجنة الأولى، يرى وفد بلادي أن هذا سيشتت المناقشات بين مجالي الموضوعين. وهناك احتمال قوي بأن يلقى بمسائل نزع السلاح إلى الوراء بينما تعطل المناقشات أو المداولات المضنية المطولة، مثل تلك الجارية الآن في اللجنة الأولى، القدرة على القيام بالأعمال التنفيذية السريعة التي يحتاج إليها في حفظ السلام. إن نزع السلاح وحفظ السلام محوران هامان يدور حولهما عمل منظمتنا. ولا يمكننا أن نقلل من أهمية أحدهما بأي شكل من الأشكال.

إن الإصلاحات الجارية في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح يجب أن تتفق مع احتياجات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. إن المسؤوليات الملقاة على هذا المكتب آخذة في النمو. والمكتب بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز نزع السلاح على جميع المستويات عن طريق الأنشطة الإقليمية. هذا بالإضافة إلى مسؤوليته الجديدة الخاصة بالاحتفاظ بسجل نقل الأسلحة التقليدية وتعزيز التخلص الآمن من الأسلحة وتحويل المجمعات الصناعية العسكرية أثناء التقدم في نزع السلاح. ويجب ضمان التمويل الكافي والأفراد الكافين لهذا المكتب وذلك دون زيادة في الميزانية الشاملة للأمم المتحدة. ونيجيريا - إذ تضع ذلك في الاعتبار - ترى أن الحاجة تقوم إلى دراسة الآثار المالية الخاصة بالنقل أو النقل الجزئي

للمكتب إلى جنيف - بالإضافة إلى شواغل أخرى مثل التغطية الفعالة لمسائل نزع السلاح من جانب دول ليس لها تمثيل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

إن نيجيريا تعتقد أن الوقت قد حان كي يستكمل المجتمع الدولي المنجزات السابقة فيتجه إلى تحقيق عالمية العضوية في مختلف أنظمة نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولهذا الغرض يجب إزالة الأحكام التمييزية في بعض هذه الأنظمة. وطالما ظلت بعض الدول خارج هذه الأنظمة، فلا يمكننا أن نكفل عدم انتشار الأسلحة المذكورة. والحقيقة أننا لن نتمكن من استبقاء أعضاء في هذه الأنظمة. إن هذا الرأي شائع على نطاق واسع، وذلك على النحو الذي يمكن استخلاصه من الآراء التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء بما في ذلك نيجيريا، بشأن تقرير الأمين العام.

وبقراءتنا لتلك الآراء، نلاحظ تقارب وجهات النظر لصالح الإبقاء على الآلية الحالية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بالأمم المتحدة وتعزيزها. كان هناك أيضا تأييد عريض لتوسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح واستعراض جدول أعماله ليعبر عن الحقائق القائمة. وقد اعتبرت وفود عديدة تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي موضوعا يحظى بالأولوية يليه تحديد أسلحة التدمير الشامل الأخرى. وقد لاحظت تلك الوفود وبنفس القدر ضرورة نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة من أجل عالم أكثر أمنا. وما يعنيه هذا بالنسبة لنا أن الأهداف ذات الأولوية في نزع السلاح كما اتفق عليها في عام ١٩٧٨، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لا تزال باقية وأن عصر ما بعد الحرب الباردة يمثل فرصة فريدة لعملية لا يعوقها شيء لإنشاء آلية لتحقيق تلك الأهداف وإرساء الأسس لمستقبل يصبح فيه نزع السلاح وتحديد الأسلحة جزءا لا يتجزأ من السياسات الوطنية والعلاقات الدولية.

السيد تلس ريبيرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بهذه الفرصة ليتناول، تحت رئاستكم القديرة، سيدي الرئيس، مسألة تعزيز وظائف وكفاية الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى بيان الأمين العام غدا. إن محتوياته ستحظى بالتأكيد بدراسة شاملة ومتأنية من جانب جميع الوفود خلال عملنا هذا الأسبوع.

دون الإضرار بطرح وفدي لتقييم أكثر تفصيلا في مرحلة لاحقة، في ضوء ذلك البيان وتعليقات الوفود الأخرى، أود أن أعرض وجهة نظرنا العامة بشأن الأدوار التي تقوم بها اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، والصلة المتداخلة فيما بينها، وكذلك دور مكتب شؤون نزع السلاح.

إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ حددت بطريقة شاملة ومتماسكة المهام المحددة التي تقوم بها كل هيئة من الهيئات الرئيسية المعنية بنزع السلاح في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، فإن العمل الذي قام به المتفاوضون من جميع الوفود، من البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة على السواء، منذ خمسة عشر عاما، كان عملا خالدا حقا.

وللأسف، فإن الحقائق القائمة في ذلك الوقت لم تسمح للمجتمع الدولي بإحراز تقدم حاسم باتجاه الأهداف النبيلة الواردة في الوثيقة الختامية، كما لم تسمح أيضا بالأداء الملائم للآلية المتوازنة بشكل جيد المتصورة في ذلك الوقت. وعدم قدرة الدورتين الثانية والثالثة للجمعية المكرستين لنزع السلاح على إعادة تأكيد وزيادة التقدم المتوصل إليه في عام ١٩٧٨ كان، في ذلك الشأن، تعبيرا مؤسفا عن الجمود الذي وصل إليه المجتمع الدولي فيما يسمى بعصر الحرب الباردة الثانية.

اليوم نشهد تحولات مثيرة بعيدة المدى على الساحة الدولية في أعقاب ما عرف بأنه عصر ما بعد الحرب الباردة. إن زوال المنطق الثنائي القطب للفناء المتبادل جاء ببحث متجدد عن منطق متعدد الأطراف لبقاء مشترك. فعلى الجانب الإيجابي، عادت إلى الحياة آليات أصابها الشلل لوقت طويل، مثل مجلس الأمن، وهي تمر الآن بعملية انتعاش وتمارس أدوارا أوكلها إليها واضعو الميثاق في عام ١٩٤٥. وعلى الجانب السلبي، فإن التهديدات المحدقة بالسلم والاستقرار، بعضها جديد ومعظمها قديم، تزيد من إلحاحية البحث عن أمن جماعي حقيقي عند مستوى أدنى من التسلح على الصعيد العالمي.

لذلك حان الوقت كي تبدأ الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح الوفاء بشكل فعال بالمهام التي أوكلها إليها المجتمع الدولي في عام ١٩٧٨، تماما كما يؤدي مجلس الأمن الآن مهامه بنفس الطريقة المتوخاة في عام ١٩٤٥. إن العامل الحاسم في كلتا الحالتين هو الإرادة السياسية.

وطريقة عمل الآلية لا تعتمد فقط على مدى كفاية مكوناتها لأغراضها بل أيضا على قدرة وإخلاص القائمين عليها.

واللجنة الأولى، باعتبارها جهازا عالميا ملائما جدا للتعرف على المسائل ذات الصلة وتحديد الأولويات على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ينبغي أن تستمر في تناول مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة. وباعتبارها جهازا عالميا وديمقراطيا حقا، فإن قراراتها ومقرراتها تعبر عن رأي المجتمع الدولي في مسائل الأمن الحيوية التي تؤثر على جميع الدول كبيرها وصغيرها. والاتجاهات الجديدة للمناقشات في الجمعية العامة توضح أن القرارات تتسم بقدر أكبر من الواقعية وأنها موجهة إلى تحقيق النتائج التي تستند إلى التفاهمات بطريق التراضي.

وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة لنزع السلاح، مما يؤدي إلى تقديم توصيات محددة بشأن تلك القضايا، فهي المحفل العالمي لبناء توافق الآراء بشأن موضوعات وأفكار متصلة بتعزيز جهود نزع السلاح. ووفقا لما جاء في بيان رئيس الهيئة هذا الصباح، ما فتئت الهيئة، على مدى السنوات القليلة الماضية، منشغلة بعملية إصلاحها، وقد حققت بالفعل قدرا كبيرا من النجاح. ومن الأهمية الحيوية أن تواصل جميع الوفود تأييد العملية الحالية التي ستصل هذا العام إلى مرحلة حاسمة من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ النهج المتضمن ثلاثة بنود يُنظر فيها على مراحل الأمر الذي سيساعد على تعزيز الهيئة بوصفها عنصرا حركيا ومثمرا في آلية نزع السلاح.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يواصل أداء دوره بوصفه المحفل الوحيد المحدود العضوية لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الذي يتخذ قراراته على أساس توافق الآراء. إننا نؤيد زيادة عضويته زيادة محدودة، لكن التوسع يجب ألا يؤثر تأثيرا سلبيا على تشغيله. وإسهامه المستمر في التوصل إلى اتفاقات تعاهدية متعددة الأطراف فعالة وملزمة أبرز مرة أخرى باستكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام الماضي. وفي هذا الصباح استمعنا إلى رئيس المؤتمر الذي أشار إلى العمل الهام الجاري في ذلك المحفل سواء فيما يتعلق بالجوهر أو المسائل الإجرائية أو التنظيمية الهامة. وقد شرف البرازيل أن تتولى رئاسة المؤتمر في الأسابيع الأربعة الأولى من هذا العام. وكان من دواعي سرورنا أن وجدنا إدراكا قويا مشتركا بالمرحلة الهامة التي سيمر بها المؤتمر الآن بعد أن استكملت اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبفضل روح التوفيق والتعاون الحقيقية السائدة، تمكّن المؤتمر من الموافقة على جدول أعماله لعام ١٩٩٣ وعلى تشكيل أربع لجان مخصصة - حظر التجارب النووية وضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي

والوضوح في التسلح - فضلا عن استمرار المشاورات غير الرسمية بشأن عدم الانتشار بجميع جوانبه. وهذه القرارات، التي اتخذها المؤتمر في مطلع دورته في عام ١٩٩٣، تسمح له بالبدء في عمله على وجه السرعة وإبداء رغبة أعضائه في تحقيق نتائج في هذه المجالات الحساسة. كما لاحظ وفدي مع الارتياح تقريري المؤتمر الواردين في الوثيقة A/C.1/47/14. ويتضح من الوثيقة، التي تعبّر عن الرأي الجماعي لذلك الجهاز، أن المؤتمر، مع إدراكه لضرورة تكييف عمله وهيكله مع الأوقات الجديدة التي نعيش فيها، يرى أن بإمكانه تقديم أكبر خدمة للمجتمع الدولي بأدائه لدوره بوصفه جهاز التفاوض الوحيد في مجال نزع السلاح.

هناك إذن ترابط حيوي وتكامل بين هذه الأجهزة الثلاثة المطلوب من المجتمع الدولي تعزيزها وتنشيطها من أجل التعبير عن إرادته السياسية الكاملة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه من أجل أن تؤدي هذه الأجهزة الثلاثة دورها على النحو الواجب من اللازم تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح، وذلك بتزويده بما يلزمه من الموظفين والموارد. وفي هذا الصدد، سيدرس وفدي بعناية الاقتراحات التي سيعرضها الأمين العام لتعزيز ذلك المكتب.

كلمة أخيرة بشأن مسألة اشتراك مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح وخاصة في إنفاذ عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. نحن نعتقد أن هذا الموضوع ينبغي دراسته بعناية كبيرة، في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

ووفدي على استعداد ليشترك اشتراكا نشطا بنّاء في المناقشات في الأيام القادمة، بهدف تحقيق نتائج ذات مغزى في نهاية هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد جمهورية كوريا أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى من أجل النظر في عدد من المسائل المتصلة بجهاز نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبفضل قيادتكم القديرة وعزم الوفود على معالجة المشاكل بأسلوب رشيد ذي توجه عملي وبفضل الدعم الفعال من الأمانة العامة، فإن وفدي لعلى ثقة بأن هذه الدورة ستنجح في تعزيز الجهود المستقبلة في مجال نزع السلاح.

والآراء المفصلة لوفدي بشأن تقرير الأمين العام (A/C.1/47/7) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" واردة في الوثيقة A/47/887/Add.1. أود فقط أن أغتنم هذه الفرصة لتناول بضع نقاط جوهرية أعتقد أن من الأهمية الكبيرة أن ننظر فيها خلال الدورة.

بداية، لا يرى وفد كوريا مبررا لإجراء إصلاح أساسي في الهيكل الثلاثي المكون من اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح أو في العلاقات الوظيفية بين هذه المجموعات.

إن اللجنة الأولى، بمساعدة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأفرقة الأمم المتحدة الدراسية، تقوم بدور التنظيم الجامع لقضايا نزع السلاح وتقوم بتحديد مجالات المشاكل لدى وضعها لجدول أعمال نزع السلاح.

أما هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فهي عبارة عن محفل يتيح إجراء مداولات وتحليلات متعمقة بشأن قضايا أكثر تحديدا لنزع السلاح، في حين يقوم مؤتمر نزع السلاح بإجراء المفاوضات بشأن إبرام المعاهدات، وهو الجهاز الوحيد للقيام بهذا النشاط.

وفيما يتصل بالتنظيمات الحالية، يرى وفدي أن من الواجب إيلاء الاهتمام لزيادة كفاءة وترشيد كل محفل من هذه المحافل الثلاثة. ومن المهم أن نعترف بأن هذه الهيئات الثلاث كلها تواجه عددا من المشاكل في تنظيمها وتسييرها، مثل تكرار وتعدد البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى والإفراط في الكلام عن المبادئ العامة في هيئة نزع السلاح، وهذا غيض من فيض. ويأمل وفدي أن تُبحث هذه الممارسات بشكل أكثر تعمقا في المستقبل، توخيا لزيادة الفعالية.

المسألة التالية التي أود تناولها هي تكوين مؤتمر نزع السلاح، وهي مسألة يعلق عليها وفدي أهمية خاصة. وقد سبق أن استمعنا إلى طائفة واسعة من الآراء تقترح صيغا شتى لتوسيع عضوية المؤتمر.

ويرى وفدي أنه ينبغي إتاحة الفرصة لجميع الدول للانضمام إلى المؤتمر. والواقع أننا نرى أن التوسع الحقيقي في العضوية يتمشى ومفهوم العالمية المعروض ببلاغة كبيرة في تقرير الأمين العام، وإن إسهام الأعضاء الجدد يمكن أن يساعد جهود نزع السلاح الحالية.

وإذا تعذر على مؤتمر نزع السلاح أن يقبل جميع الدول الراغبة في الانضمام إليه، وإذا احتاج المؤتمر، لأغراض الفعالية، إلى وجود معيار معين لتوسيع نطاقه، فإننا نقترح أن ينظر على نحو جاد في النقاط التالية. ينبغي أن تتألف العضوية الجديدة من البلدان ذات الصلة المباشرة في توتر دولي رئيسي، والتي يمكن لنزع السلاح فيها أن يساعد على التخفيف من ذلك التوتر؛ ومن البلدان التي ترغب في الإسهام في نزع السلاح ولديها القدرة على ذلك؛ ومن البلدان التي لديها قدرات عسكرية وصناعات عسكرية لا يستهان بها.

والعضوية ينبغي أيضا أن تمثل التوزيع الجغرافي على نحو مناسب.

إن وجوب توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح أو عدمه هو، برأيي، مسألة فيها نظر. والواقع، تتركز الشواغل اليوم على كيفية تحقيق مثل هذا التوسع. ولما كان المؤتمر حصيلة الحرب الباردة، فيجب أن تعدل العضوية فيه على نحو واضح لتعبر عن التغيرات الراهنة في العالم. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي في أن تحسم المسائل التي طال أمدها خلال الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح.

أود أيضا أن أذكر أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، أحرزت الأمم المتحدة تقدما ملحوظا في مجال نزع السلاح، مثل تنفيذ سجل الأسلحة التقليدية، وقد ألقى هذا الأمر أعباء متزايدة على كاهل مكتب شؤون نزع السلاح يتعذر اجتنابها.

بناء على ذلك، نعتقد أن الحاجة تقوم إلى النظر بجدية في كيفية تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح على أفضل وجه، ووفد بلدي يؤيد تماما الاقتراح بتخصيص مزيد من الموارد للمكتب. مع ذلك، نعتقد أنه في سبيل تحقيق ذلك على نحو فعال، ينبغي إتاحة بعض المعلومات الأساسية، بما في ذلك عدد الموظفين الحاليين في مكتب شؤون نزع السلاح والمسؤوليات التي يضطلعون بها، ووفد بلدي ينضم إلى الوفود الأخرى في الطلب بأن يزود الأمين العام الدول الأعضاء بما يتوفر حاليا من معلومات عن المكتب، وإذا أمكن باقتراحه الخاص المتعلق بتوظيف موظفين إضافيين.

ثمة موضوع آخر برز مؤخرا يتعلق بنقل المكتب إلى جنيف، وهو موضوع أود أن أعلق عليه بإيجاز. على الرغم من أنني لست مطلعا على خلفية الاقتراح، يرى وفد بلدي أنه ليس ثمة ميزة خاصة لنقل مكتب شؤون نزع السلاح إلى جنيف مادامت اللجنة الأولى تعقد جلساتها في نيويورك. وكما ندرك جميعا، فإن اللجنة الأولى هي الهيئة التي تظلل نزع السلاح، وهي مكلفة بالنظر في جميع المسائل المتصلة به. وفي ضوء تنامي دور مجلس الأمن في مجال نزع السلاح بوجه خاص، فإن الحجة التي تؤيد نقل المكتب غير مقنعة على نحو كاف.

ووفد بلدي على ثقة تامة في أن الدورة المستأنفة هذه ستفضي إلى نتائج مفيدة وملموسة فيما يتعلق بهذه المحاولات، ونحن على استعراض لتقديم تعاوننا الكامل في سبيل هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المراقب الدائم لسويسرا.

السيد شابويس (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلدي يولي أهمية كبرى لهذه الدورة الخاصة للجنة الأولى، ويسعدنا أن رئيس اللجنة يدير أعمالها على نحو فعال، ونقدر الفرصة التي أتيحت لنا للتكلم أمام اللجنة.

إن تنظيم الأسلحة ونزع السلاح يمكن اعتبارهما من أنجح الإنجازات في فترة ما بعد الحرب الباردة. فلقد أبرم العديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، واتخذت التدابير التي تساعد بالتأكيد على تعزيز الأمن الدولي. وسأقتصر على ذكر الإنجاز الأخير، وهو بالتحديد الاتفاق على إزالة الأسلحة الكيميائية الذي وقعت عليه أكثر من ١٣٠ دولة في باريس في كانون الثاني/يناير.

ويمكننا بالتالي أن نرحب بالإنجازات التي تحققت في السنوات القليلة الماضية. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب إنجازه، ويجب علينا أيضا أن نتأكد من أن هذه الاتفاقات والتدابير تنفذ تنفيذا فعالا.

على الرغم من الصكوك الدولية المتاحة، لا يزال انتشار أسلحة التدمير الشامل مشكلة رئيسية يجب، على المجتمع الدولي أن يستمر في إيلائها الأولوية. إن عام ١٩٩٥ سيكون عاما هاما فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أيضا أن نولي مزيدا من الاهتمام للأسلحة التقليدية. فثمة بعض المسائل التي ينبغي تناولها في إطار الآلية المناسبة.

ويود وفد بلدي إذن أن يشكر الأمين العام على تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). أنه تقرير جاء في الوقت المناسب، وهو يحدد بوضوح مسائل هامة ويعطي زخما جديدا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حلول مرضية في إطار الآلية المناسبة.

وسويسرا مابرحت تتابع باهتمام بالغ جميع الجهود الدولية المتعلقة بتدابير بناء الثقة وتنظيم الأسلحة ونزع السلاح، ونحن نشارك حيثما استطعنا؛ فعلى سبيل المثال في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وفي الأعمال المضطلع بها، ونشارك أيضا في تطبيق التدابير المتفق عليها. وقد صدقت سويسرا حتى الآن على جميع الاتفاقات الشاملة التي جرى التفاوض بشأنها في إطار مؤتمر نزع السلاح والمؤسسات السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، ننظر حاليا في التصديق على آخر اتفاقية بأسرع ما يمكن، وذلك رهنا بصدور موافقة برلمانية، وهي الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي وقعناها في باريس ونعتزم أيضا أن

نساهم في انتشار المنظمة الجديدة لحظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، ونعتزم أن نعرض، بقدر ما نستطيع، الخدمات التي يوفرها مختبرنا النووي والكيميائي في سبيز، والصناعة الكيميائية المتطورة. وسويسرا تشارك على نحو نشط في جميع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل، وسنظل أيضا معنيين بتبادل المعلومات بغية إعداد سجل الأسلحة التقليدية.

وبالإشارة إلى التقرير الممتاز للأمين العام، أود أن أثير نقطة أخيرة تعتبرها حكومتي ذات أهمية خاصة وهي أنه بغية أن نقوم بعملنا بما يرضي أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، نحتاج إلى الآلية المناسبة. مع ذلك، فإن مؤتمر نزع السلاح، وبسبب تكوينه، ربما لم يعد يناسب الوقائع الراهنة. وترى أن عضويته ينبغي أن تفتح أمام جميع الدول التي ترغب في الانضمام إليه، والتي أعربت عمليا عن اهتمامها والتزامها به.

إن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة التي تتفاوض بشأن اتفاقات شاملة، مؤسسة قيمة جدا، وينبغي أن تتمكن، بما هو لصالح الجميع، من أن تواصل أعمالها في ظل أفضل الظروف الممكنة. ونعتقد أن محدودية عضوية المؤتمر تضعف رسالته العالمية بعض الشيء، وترى سلطات بلدي بالتالي أن عضويته ينبغي أن تكون واسعة النطاق قدر ما أمكن. ونرى أن الحجج المعارضة لذلك أصبحت حججا واهية. إن هذا المؤتمر لا يضم سوى ٤٠ عضوا، ولكنه لم يعمل أبدا أسرع من أية منظمة أخرى أوسع نطاقا. فعلى سبيل المثال، عقب عقد اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، انقضى ١٥ عاما قبل تحقيق أي إنجاز بارز جديد.

أخيرا، يجب أن نشير إلى أن النجاح رهن بالإرادة السياسية مهما كان حجم الهيئة التي تسعى إلى الاتفاق، وهذا بالفعل أمر بالغ الأهمية. ونحن أيضا يساورنا الشك بعض الشيء في الحجة المتعلقة بأنواع التوازن الإقليمي، فمبدأ توافق الآراء السائد في مؤتمر نزع السلاح يقلص مما لديه من إمكانيات، فضلا عن حالة عدم الوضوح الراهنة ومسألة إعادة النظر في حدود المناطق وتعاظم أهمية المجموعات الوظيفية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجنة أن حكومتي ستواصل المشاركة على نحو نشط وبناء في الجهود الدولية الآيلة إلى تعزيز الأمن الدولي. ومع ذلك، نأمل في أن طلبنا للمشاركة الكاملة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف - قدمنا الطلب منذ عدة سنوات - سيؤخذ في الاعتبار حالما تفتتح الدورة المقبلة للمؤتمر. إن التزام سويسرا يبين تصميمها على الوفاء بالتزاماتها والاضطلاع بمسؤولياتها كعضو كامل العضوية. وأخيرا، إن العلاقات الوطيدة القائمة بالفعل بين الدول المضيفة ومؤتمر نزع السلاح ستتعزز بذلك على نحو إضافي.

السيد سوغاردا (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أضم صوتي الى زملائي الذين تكلموا قبلي لأعرب عن سروري لرؤيتكم مرة أخرى في كرسي الرئاسة تديرون مداولاتنا باقتدار وتفان تميزتم بهما.

إن قرار عقد هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى يعبر عن الإحساس العميق بالطابع الملح الذي نرى فيه جميعا الحاجة الحتمية الى وقف سباق التسلح بما تترتب عليه من عواقب لا حصر لها على الإنسانية جمعاء*.

وفي هذا الشأن، سبق أن أعرب وفد بلادي عن آرائه بشأن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" وذلك في بياننا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وفي ردنا على مذكرة الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/887/Add.2. ومع أن إندونيسيا أيدت الإطار العام للتقرير الداعي الى تشجيع تخفيضات الأسلحة، فقد أعربنا في الوقت ذاته عن تحفظاتنا على بعض الجوانب، لأن التقرير ينشد اتجاهات جديدة لم تطرق بعد. ونحن نعتقد أن النهج الواردة في التقرير تدعو الى إجراء تقييم وتحليل جادين، ولا سيما في سياق حقائق ما بعد الحرب الباردة.

ونحن نرحب بتوسيع نطاق أبعاد نزع السلاح وتعميقها. لقد أصبحت الاتفاقات تنص الآن، فيما يتجاوز تنظيم الأسلحة وسباق التسلح، على تدمير الترسانات القائمة والحد من الإنتاج في المستقبل. ولهذا، لقد أحسسنا بالتشجيع نتيجة للتقدم المحرز في الحد من الأسلحة النووية والتقليدية، الذي كان من المستحيل على المرء أن يتخيله قبل بضع سنوات.

لكن جدول أعمال نزع السلاح لم ينته بعد، ويبقى الكثير مما ينبغي القيام به. ولا تزال هناك عقبات كأداء للوصول الى عالم خال من الأسلحة النووية والى سلام نووي، حيث لا تزال هناك قوات استراتيجية كبيرة. كما أن هناك حاجة الى بذل جهود عاجلة بشأن المسائل الأخرى ذات الأولوية، وبصورة خاصة حظر أسلحة التدمير الشامل. ومما يزيد من تفاقم الحالة انتشار الأسلحة المتطورة، والتحسين النوعي للأسلحة عن طريق التجارب، والزخم المتسارع لمبيعات الأسلحة والتكديس المستمر للأسلحة التقليدية التي تشكل الأداة الرئيسية للحروب المحلية والصراعات المسلحة. وفي هذه الأثناء ظلت النفقات العسكرية

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

العالمية غير متناسبة مع الاحتياجات الملحة التي لم يتم الوفاء بها من المساعدة الإنمائية. ومن ثم، ينبغي لنا أن نبحث عن تدابير جديدة أكثر موضوعية لنزع السلاح، بتركيز اهتمامنا على المسائل التي حددها المجتمع الدولي من قبل باعتبارها ذات أهمية أولوية.

إن من بين أهداف هذه الدورة المستأنفة استعراض دور أجهزة نزع السلاح المتعددة الأطراف والعلاقة فيما بينها. وقد درس وفد بلادي بعناية هذه المسألة، بما في ذلك دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا المسعى، نرى أن من شأن إجراء استعراض لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ووضع المفاوضات في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، علاوة على تقارير هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، أن يقدم مدخلات قيمة.

وإذا أجري هذا التقييم بطريقة بناءة، فإنه سيبرهن دون شك على فائدته ومنفعته، حيث سيتسنى الحصول على استنتاجات قيمة من النجاحات وكذلك من الإخفاقات. ويبدو لنا أن من المثمر بدرجة أكبر أن نتعرف وأن نؤكد بعد ذلك على الجوانب الإيجابية والأفكار الجديدة المتصلة بعملية نزع السلاح التي تجمعت حتى الآن، وأن نعترف بالجوانب السلبية والعوائق التي واجهناها وأن نحقق في معالجتها عزيمة جديدة لنعطي بالتالي زخما جديدا لجهودنا المتواصلة.

هذا هو فهم بلادي لما نعنيه عندما نتكلم عن اعتماد نهج إزاء نزع السلاح يكون تطلعيا وملموسا وينحو الى تحقيق النتائج.

وفي رأينا الراسخ، إذن، أن الجهاز اللازم لمعالجة مسائل نزع السلاح الرئيسية موجود بالفعل وقد أثبت فعاليته؛ وأية محاولات ترمي الى تغيير أو تعديل أدوار أو ولايات الأجزاء المكونة لذلك الجهاز لن تسهم على الأغلب عند هذا المنعطف في تعزيز قضية تحديد الأسلحة وخفضها.

وفيما يتعلق باللجنة الأولى، فقد أيد وفد بلادي منذ أمد بعيد الاقتراح الداعي الى إعادة ترتيب جدول أعمالها لتيسير إجراء مناقشات أرشد وأكثر تركيزا. ولكن ينبغي لهذه المساعي أن لا تمس جوهر القضايا أو تنتقص من حق الدول الأعضاء في طرح أية مسألة هامة على اللجنة. وفي هذا السياق، يأمل وفد بلادي أن ينظر الأعضاء في إنشاء فريق عامل مخصص مكون من رؤساء اللجنة وأعضاء مكتبها السابقين لتحديد المزيد من تدابير الترشيد.

أما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح فإن سجل منجز متأرجح بعض الشيء. وباستثناء اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أبرمت بعد مفاوضات مطولة، فإنه لم يرق الى مستوى التوقعات في الوفاء بولايته بشأن

المسائل النووية والمسائل الأخرى المتصلة بها. وإن إنشاء فريق عامل مخصص بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية يبشر بالخير بالنسبة للنظر الموضوعي في هذه المسألة التي ظلت معلقة فترة طويلة؛ ونأمل أن يؤدي ذلك الى دراسة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي. ومن ثم، فإن مؤتمر نزع السلاح، بدلا من الاضطلاع بدور الرقابة على بعض معاهدات نزع السلاح السارية، كما يدعو اليه التقرير، ينبغي له أن يتحمل مسؤوليته بوصفه محفلا متعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح المتعلقة بالمقترحات المتفق عليها بصورة عامة، وذلك من أجل تنفيذها على وجه السرعة.

وفي السياق ذاته، يستهدف وفد بلادي دورا معززا بدرجة كبيرة لمكتب شؤون نزع السلاح. وتعلق إندونيسيا أهمية خاصة على تزويده بالموظفين والموارد الكافية وإدخاله في كنف إدارة ومسؤولية موظف برتبة أعلى لتمكينه من تلبية الطلبات المتزايدة على خبراته. كما نعتقد أنه ينبغي إبقاء المكتب في المقر، ليتمكن من ممارسة أنشطته وفقا لقرارات الجمعية العامة.

إن التقرير يؤكد عن حق على أهمية النهج الإقليمية إزاء نزع السلاح والأمن. ففي أي إطار إقليمي، حيث يفرض الموقع الجغرافي على الدول حالة الجوار الدائم تكون ثلاثية نزع السلاح والأمن والتنمية متضافرة لا تتجزأ. وفي كثير من المناطق هناك تقليد طويل من التعاون ووجود مؤسسات وأنماط دائمة؛ وقد أدى هذا الى تخفيف الصراع وتعزيز الأمن الإقليمي. وبالإضافة الى اعتماد تدابير معينة للحد من الأسلحة، أنشئت آليات مختلفة للتعاون في مجالات مثل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن النظر الى هذه الآليات باعتبارها تدابير تسهم في بناء الثقة وبالتالي الأمن الدولي. ومن شأن التعاون الإقليمي أن يولد، من خلال أثره على الأمن الإقليمي، قيودا مشتركة في برامج التسلح، وأن يمنع، بالتالي، سباقات التسلح ذات المصدر الإقليمي أو يجبرها على الاعتدال.

لكن من الواضح أن الجهود الإقليمية ليست سوى تكملة، للأمم المتحدة في الوفاء بمسؤولياتها العالمية لا بديلا عنها. وتبعا لذلك، فإن المطلوب هو إجراء استكشاف متعمق للأجهزة والتدابير المحتملة التي من شأنها أن تعزز التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة في مجال تشجيع الحد من الأسلحة وتعزيز الترتيبات الأمنية. وليس هناك في هذا المجال نهج وحيد كاف، لأن لكل منطقة سماتها الخاصة ودرجة معينة من ترابطها.

في الختام، يأمل وفد بلادي في أن تتمكن الدورة المستأنفة للجنة الأولى من التعبير بشكل لا لبس فيه عن الحاجة الى النهوض بدور الأمم المتحدة وتعزيزه في مجال نزع السلاح وأن توصي أيضا بتدابير للجمعية العامة بشأن زيادة فعالية جهاز نزع السلاح القائم.

السيد نيغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها الرئيس، ليس فقط بعقد هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى للجمعية العامة، وإنما أيضا بطرح أفكار جديدة وتدابير محددة خلال مشاوراته النشطة سواء هنا أو في جنيف، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي يرسم مبادئ توجيهية هامة لتعزيز نزع السلاح.

يؤكد الأمين العام بحق أن الوقت قد حان لكي تدمج بطريقة عملية مسائل نزع السلاح وتنظيم الأسلحة مع الهيكل الأكبر لجدول الأعمال لضمان وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء هذه المتطلبات الجديدة، من الضروري أيضا أن نجري استحداثا لجدول أعمال نزع السلاح ولآلية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأنه.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما تقرير مؤتمر نزع السلاح بشأن الموضوع ويثني عليه ثناء كبيرا، كما أنه يقدر كل التقدير الفرصة لمواءمة المسائل الهامة مع الواقع الدولي الراهن. ومما يتسم بأهمية خاصة العناصر التي أبرزها التقرير والتي توسع وتثري مفهوم نزع السلاح وتنظيم الأسلحة باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في تحقيق الأمن الدولي الشامل في الظروف الراهنة.

فيما يتعلق بمفهوم الاندماج، يتفق وفد بلادي مع الفرضية الأساسية في أن عملية نزع السلاح الشامل ينبغي أن تنسق تنسيقا تاما مع الجهود المبذولة في مجالات أخرى وينبغي أن تكون جزءا من شبكة أكبر حجما للسلوك التعاوني الدولي مثل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفيما يتعلق بالعالمية، نؤيد إعادة التأكيد التي وردت في التقرير على هدف مد نطاق جهود نزع السلاح لتشمل الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء في عملية عالمية النطاق تتضمن جميع الدول. وفيما يتعلق بمفهوم الإنعاش، نتفق على أن المنجزات في نزع السلاح النووي ينبغي أن تشجع على المزيد من المساعي في هذا الصدد.

إن عدم الانتشار، وبخاصة بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل، هو من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. وهناك مخاطر انتشار حقيقية تتطلب تنفيذا صارما للصكوك الدولية القائمة. وبإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يصبح الأساس القانوني لمنع انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل مكتملا. ومع هذا ينبغي بذل اهتمام أكبر بالرقابة على الموردين باعتبار ذلك عنصرا ضروريا لجهود عدم الانتشار. ورومانيا تتشاطر وتؤيد هدف وأنشطة نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وفريق استراليا والمبادئ التوجيهية للموردين النوويين.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي تقترب من العالمية، أساس قوي لكبح الانتشار النووي. ورومانيا تؤيد مد نطاق المعاهدة بشكل غير محدد ودون قيد أو شرط في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. وريثما يتم ذلك اعتبر من الضروري تعزيز آلية التنفيذ، وفرض ضمانات شاملة النطاق للصادرات النووية. وفي الوقت نفسه، يعتبر التنفيذ الفعال لقدرة التفتيش الموقعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا ضروريا.

لقد أثارت التطورات الأخيرة بالتأكيد توقعات جديدة بشأن التوصل إلى معاهدة لحظر التجارب النووية، وهو أمر يمثل واحدا من مجالات المناقشة الأربعة ذات الأولوية في مؤتمر نزع السلاح، وهو أنسب هيئة لدراسة هذا الموضوع العالمي.

هناك أيضا فرص جيدة لإحراز التقدم بشأن بعض المسائل الهامة مثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووضع ترتيبات دولية فعالة تضمن أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية محمية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونأمل أن تسفر المناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه الموضوعات عن النتائج المتوقعة.

إن الشفافية في التسلح تكتسي أهمية بشكل مستمر لأن حيازة الأسلحة التقليدية وتكديسها المزعزع للاستقرار في مجال الصراعات الإقليمية تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين. وفوائد الشفافية المتزايدة والانفتاح واضحة. ومع أن تدابير بناء الثقة لا يمكن أن تحل محل خفض عدد الأسلحة، فإنها سيكون لها أثر إيجابي كبير عن طريق منع الشكوك وسوء الفهم اللذين لا داعي لهما، الأمر الذي يمهد الطريق أمام تدابير نزع السلاح.

إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، باعتباره جزءا من تدابير عالمية تعزز الشفافية والانفتاح، يفتح آفاقا جديدة ينبغي لجميع الدول أن تستغلها. ورومانيا ستعطي بياناتها في الموعد المحدد. إلا أن السجل لن يكون فعالا بشكل حقيقي إلا إذا قدمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعلومات المطلوبة.

فيما يخص مسألة آلية نزع السلاح، يتفق وفد بلادي اتفاقا تاما مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق في إطار الثالوث المؤسسي الأساسي الحالي الذي يتكون من اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة الأمم المحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. إن هذه الهيئات لها مهام متميزة ومتكاملة ولها وكذلك تشكيلات مختلفة وطرق عمل مختلفة.

إن تقرير مؤتمر نزع السلاح بشأن الاستعراض الحالي لجدول أعماله وعضويته وأساليب عمله يكشف عن شواغل أعضائه والدول المراقبة على حد سواء بشأن زيادة فعالية محفل المجتمع الدولي

التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الخاص بنزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن هناك مجالا لتحسين طرق عمله ونؤيد المشاورات الجارية بشأن استعراض مسألة جدول أعماله. وفيما يتعلق بالعضوية، فإن حكومة بلادي على استعداد للنظر في زيادة عدد الدول الأعضاء بشكل كبير بغية إرضاء أكبر عدد ممكن من المرشحين الراغبين في الإسهام في عمله الموضوعي. ومع هذا، علينا أن نضع في الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على كفاية مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة تفاوضية.

إن دور هيئة نزع السلاح وموضوعاتها ككل وجدول أعمالها وتنظيم النشاط المستقبل كانت بالفعل موضوع دراسة وإعادة نظر هامة. وبينما تمر هيئة نزع السلاح بمرحلة انتقالية في طريق إعادة تنظيمها وزيادة فعاليتها بشكل حقيقي، سيكون عليها أن تستفيد إلى حد كبير من تنفيذ القرار الخاص بعملها المستقبل الذي اعتمدته الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تولى الأولوية القصوى في الدورات المستقبلة لهيئة نزع السلاح لتوفير الظروف المواتية لإجراء مفاوضات ومناقشات أساسية ولوضع وثائق هامة، وبالتالي لاتخاذ توصيات بشأن أمور ذات أهمية قصوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن زيادة كفاية اللجنة الأولى المتفرعة عن الجمعية العامة ستعتمد إلى حد كبير على المدى الذي يعبر فيه جدول أعمالها وتنظيم عملها عن الواقع المعترف به بشكل عام وهو أنه في ظل الظروف الراهنة، يجب أن تدرس مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو تراعى فيه العلاقة المتداخلة فيما بينها بالنسبة للأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين. ولذلك من الضروري أن نعزز النشاط الرامي إلى تحسين عملها وإلى إعادة تشكيل جدول أعمالها بالتركيز على الأمور ذات الأولوية الحقيقية، التي يتوقع أن تسفر عن نتائج عملية مستقبلية.

وقد اتخذت بعض التدابير في هذا الاتجاه في دورة الجمعية العامة الماضية. ومن ثم انخفض عدد القرارات انخفاضا كبيرا وزادت نسبة القرارات المتخذة بتوافق الآراء مع التركيز على بنود معينة وتوخي أساليب ونتائج عملية.

إن تنظيم مناقشة عامة واحدة بشأن كل من نزع السلاح والأمن الدولي، للمرة الأولى، في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، كانت له ميزتان واضحتان: الأولى، إمكانية إجراء دراسة شاملة لقضايا نزع السلاح والأمن؛ والثانية تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والموارد مع إمكانية إعادة توجيهها للمشاورات والمفاوضات بشأن مسائل محددة. وينبغي أن يصبح أسلوب العمل هذا ممارسة دائمة للجنة الأولى في الدورات المقبلة.

وفيما يتصل بخدمات الأمانة العامة للأمم المتحدة للمداولات والمفاوضات في نيويورك وجنيف، نرى أنه ينبغي النظر إلى توزيع المناصب وهيكل المسؤوليات في ضوء تقييم مسؤوليات شتى المحافل الحكومية الدولية في الموقعين. وعلى أي حال، ينبغي تعزيز التشكيل الحالي للموظفين في جنيف لمسايرة زيادة الاحتياجات. كذلك بإمكاننا التفكير في إمكانية إيجاد ربط مؤسسي بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأنشطة مؤتمر نزع السلاح.

كذلك نود أن تتاح لمكتب شؤون نزع السلاح الموارد الكافية للقيام بمهامه المتزايدة كما ينبغي.

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رد كندا المكتوب على تقرير الأمين العام بشأن "الأبعاد الجديدة" قلنا إن الدورة المستأنفة تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد الأدوار المتميزة لكل من الهيئات المتعددة الأطراف الثلاث في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومكتب شؤون نزع السلاح باعتباره مركزا مؤسسيا لتنسيق أنشطة نزع السلاح المتعددة الأطراف، وقلنا إنها توفر حافزا إضافيا لاستمرار أعمال ترشيد الهيئات الثلاث؛ وتهيئ الفرصة للنظر بشكل مركز في السبل العملية الكفيلة بتعزيز التفاعل الناجح بين هذه الهيئات الثلاث.

وإذ نعود من جديد إلى اقتراح الأمين العام بالدمج ورأيه الذي تشاطره تماما كندا، شأنها شأن فنلندا، من أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير عملية لإدماج قضايا نزع السلاح وتنظيم الأسلحة إدماجا عمليا في هيكل الأمم لخطة السلم والأمن الدوليين، نضيف ردنا المكتوب الذي جاء به ما يلي:

"... ثمة حاجة إلى تحرير مصطلح 'تحديد الأسلحة ونزع السلاح'، من انشغاله وقت الحرب الباردة بعدد الأسلحة. ورغم أهميته، فإن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينظر إليه الآن باعتباره يشمل ويشكل جـــزءا من عملية أوسع بكثير هي عملية بنـــاء الثقة، والوضوح والمساءلة، والتحقـق

والأهم من ذلك تشجيع الاعتماد بقدر أقل على الأسلحة، وبقدر أكبر على آليات حقيقية للتعاون من أجل إقامة السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما". (A/47/887 ، ص ٢١، الفقرة ٢٩)

ومنذ تقديم ذلك الرد، عممت مقترحات بشكل غير رسمي بشأن مكتب شؤون نزع السلاح، وهي بدلا من أن تشجع الادماج تعبر فيما يبدو عن رأي ينحو إلى الإفراط في التقسيم ولا يولي الاعتبار الواجب للعلاقة المتداعمة التي تزداد وثاقة بين نزع السلاح وسائر أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء الأمن.

فمن ناحية تعمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح على وضع وترويج معايير ومبادئ عامة، مثل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل والحاجة إلى التحقق من الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة. ومن ثم تقع على مؤتمر نزع السلاح مهمة تضمين هذه المبادئ قدر الإمكان في اتفاقات متعددة الأطراف ملزمة. ومن ناحية أخرى تركز الهيئات التداولية على الأدوات الأكثر ضرورة لتقليل المنازعات إلى الحد الأدنى واحتوائها وحلها سلميا، بدءا بتدابير بناء الثقة والصراحة في المسائل العسكرية. والنشاط الأخير لآلية الأمم المتحدة التداولية لنزع السلاح بلغ مرحلة جديدة ذات توجه عملي وذلك بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

هذه الأعمال على الصعيد العالمي تتيح إطارا هاما وحافزا لتطوير آليات وعمليات إقليمية لتعزيز الأمن. ومكتب شؤون نزع السلاح، باعتباره مركز التنسيق المؤسسي لأعمال بناء الأمن على الصعيد العالمي، يمكن أن يساعد في تحقيق التكامل وتعزيز التفاعل المتبادل بين الصعيدين العالمي والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك تكتسي أنشطة مكتب شؤون نزع السلاح أهمية خاصة في تعزيز وتيسير الحوار بشأن الأمن الإقليمي في حالة قصور قدرة المنظمات الإقليمية الموجودة عن القيام بذلك أو في حالة عدم وجود آليات مؤسسية للقيام بهذا الحوار.

وببساطة لا يمكن للأمم المتحدة في الأمد الطويل أن تأمل في تخفيض الوقت الذي تكرسه لاحتواء الأزمات إذا لم تبذل جهدا كبيرا في تطوير أجهزة ناجعة قادرة على حل المنازعات سلميا قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة بوقت طويل. وهذا هو المقصود بمنع الصراع في أبسط أشكاله. كذلك فإن الأنشطة الإقليمية لمكتب شؤون نزع السلاح ينبغي النظر إليها باعتبارها جزءا مكملا لجهاز الإنذار المبكر التابع للأمم المتحدة. كما ينبغي النظر إلى قاعدة بيانات تحديد الأسلحة، بما في ذلك سجل الأسلحة، باعتبارها جزءا من ترسانة المعلومات والتقنيات والخبرة الفنية التي يمكن للأمم المتحدة الاستعانة بها في جهودها المتمثلة في الانذار المبكر والمساعي الحميدة وسائر جهود الدبلوماسية الوقائية.

ومن هنا، نرى أن أعمال مكتب شؤون نزع السلاح - بل وأعمال اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ينبغي إدماجها على نحو أكبر في سائر جهود الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة.

وهذا التحليل لا يشير إلى ضرورة استمرار وجود مكتب شؤون نزع السلاح في نيويورك فحسب بل يشير تساولات حول نطاق عمل اللجنة الأولى. وبصفة خاصة حول مسألة ما إذا كان ينبغي لنا إدماج النظر في قضايا نزع السلاح وسائر القضايا السياسية - الأمنية على مستوى اللجنة الرئيسية. وحول هذه النقطة أصغيت باهتمام إلى تعقيبات السفير مارين بوش في بيانه الافتتاحي حيث ذكرنا باتفاق الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على أن يتركز عمل اللجنة الأولى على قضايا نزع السلاح وقضايا الأمن الدولي ذات الصلة فقط. ووجهة نظرنا هي أنه يوجد حاليا توسع كبير في مسألة تحديد ماهية قضايا الأمن الدولي ذات الصلة ومن ثم ينبغي أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار لدى النظر في عمل اللجنة الأولى.

أود أن أنتقل الآن إلى بعض المقترحات المحددة التي أعرضها للنظر في الدورة المستأنفة.

بهدف تعزيز عملية الادماج تعرب كندا، شأنها شأن فنلندا، عن تأييدها إجراء استعراض خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لإمكانية إدماج النظر في قضايا نزع السلاح وسائر القضايا السياسية الأمنية على صعيد اللجنة الرئيسية.

وتعزيزا لعملية ترشيد عمل اللجنة الأولى وتحسين أدائها نقترح التدابير التالية - ونشير إلى أن عددا من هذه التدابير قد اقترحته وفود أخرى أيضا - إدماج النظر في بنود نزع السلاح والأمن الدولي؛ إحالة بند "مسألة انتاركتيكا" للنظر في اللجنة السادسة؛ وفيما يتعلق بالبيانات التي تلقى في الجلسة العامة نقترح أن تقتصر على فترة زمنية قصوى وتوزيع نصوص مطبوعة بحيث يقتصر الإلقاء الشفوي على الملخصات التنفيذية؛ وترشيد برنامج العمل لتحسين تنظيم البنود المتماثلة وتشجيع إجراء المزيد من الحوار والمناقشات غير الرسمية عند النظر في بنود متماثلة.

وبالنسبة لهيئة نزع السلاح نرجو، من حيث المبدأ، وضع جدول أعمال متجدد مؤلف من ثلاثة بنود وتشجيع تعميم ورقات عمل مشتركة تتخطى الخلافات في الآراء، ونقترح من أجل تنسيق العمل بين مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح أن تحيل الهيئة الأفكار القيمة إلى المؤتمر مباشرة.

إننا نؤيد كل التأييد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بتنظيم الأسلحة ونزع السلاح. ونرحب بالتقدم الذي يُحرزه في إعادة تقييم دوره، ونحيط علما أيضا باستحداث وظائف المنسقين الخاصين الذين ستختتم أعمالهم قريبا. وكندا تُشجع المؤتمر على معالجة مسألة العضوية بسرعة وحزم. وكندا لا تؤيد أي دور إشرافي جديد للمؤتمر.

وفيما يتعلق بمكتب شؤون نزع السلاح، نود أن نرى الدورة المستأنفة تؤكد على الدور المركزي للمكتب وقد جرى تعزيزه وإعادة تنشيطه في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي سبيل ذلك، نود أن نؤكد على المهام التالية: إنشاء قاعدة بيانات محوسبة عن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، تتضمن سجل الأمم المتحدة للأسلحة كجزء مكون لهما؛ تعزيز نُهج إقليمية تتصل بنزع السلاح وعدم الانتشار ودرء الصراعات، استحداث تدابير إضافية ملموسة لتعزيز نزع السلاح وتنظيم الأسلحة وعدم الانتشار على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية.

ونظرا إلى أهمية مسألة إعادة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والفترة الزمنية القصيرة المتاحة لنا الآن، نقترح بأن تُدرج هذه المسألة في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة كبند معنون: "تكامل مسألتي نزع السلاح وتنظيم الأسلحة في خطة الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين".

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في التعبير عن التقدير البالغ لما بذله الرئيس من مساع لعقد الجلسات الراهنة بغية استئناف مناقشة إحدى أهم المسائل التي تواجه العالم اليوم.

على الرغم من حدوث تغيرات كبيرة في الوضع الدولي في السنوات الأخيرة، لا تزال مسألة نزع السلاح ذات أولوية، وينبغي حلها. إن الشاغل المشترك للبشرية يتمثل في تحقيق نزع السلاح وإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وذلك بما يتماشى مع الحالة السائدة بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي ظل هذه الظروف، يعتبر وفد بلدي أن التقرير (A/C.1/47/7) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي قدمه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، هو جزء من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز عملية ترمي إلى نزع السلاح وتوفير السلم والأمن.

لقد جاء تقديم التقرير في الوقت المناسب حقا. فأولا، يثير التقرير الأمل في أن البيئة الدولية المتغيرة ستهيئ ظروفا مؤاتية لنزع السلاح، وأن سلسلة من تدابير نزع السلاح الجديرة بالترحيب يمكنها

أن تعزز عملية نزع السلاح. وثانيا، على الرغم من التغير الذي طرأ على الظروف الدولية، ثمة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تُسرع في تحديث اسلحتها النووية، وتستمر في تصدير الأسلحة، وتتجاهل تطوير الأسلحة النووية من جانب بعض البلدان.

إن وفد بلدي يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز عملية نزع السلاح بغية الاستجابة للمناخ المتغير، وبأنه ينبغي إيلاء الأولوية لإزالة أسلحة التدمير الشامل لدى تحقيق نزع السلاح.

لقد تقدمت حكومتي باقتراح لنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وبذلت جهودا دؤوبة لتحقيق هذا الغرض. وحكومتي، كجزء من الجهود التي بذلتها، انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار بغرض إزالة الخطر النووي الموجه ضد بلدي منذ ٣٥ عاما.

وفي السنة الماضية، أبرم اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووفقا لذلك، أجرت الوكالة ٦ جولات من التفتيش لمرافقنا النووية تأكد خلالها أن الأنشطة النووية في بلدي هي للأغراض السلمية.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، وضعت الولايات المتحدة سيناريو يدعي "موقعان مشتبه فيهما" ودعتنا إلى قبول قيام الوكالة بتفتيش الموقعين بدلا من كشف قواعدها النووية وأسلحتها النووية التي جرى وزعها في كوريا الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، اتخذ قرار في الجلسة الأخيرة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُطالب بقبول ما سُمي "الموقعين المشتبه فيهما". إن ذلك ليس إلا نتيجة مناورات تعمدت الولايات المتحدة القيام بها بغية استغلال الوكالة لكي تمارس ضغطا مغرضا علينا.

وكما هو معلوم تماما، تقدم ممثل الولايات المتحدة في الاجتماع الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بنظرية "التفتيش بناء على تحد" للقواعد العسكرية. وبما أنه لم يستطع تبرير فرض تفتيش القواعد العسكرية عن طريق الضغط من جانب لجنة الشمال - الجنوب المشتركة للإشراف النووي، حمل الوكالة على اتخاذ قرار يفرض التفتيش على "الموقعين المشتبه فيهما"، وهو يُهدد الآن بعرض هذه المسألة على مجلس الأمن.

من جهة ثانية، سدت الولايات المتحدة أقنية الحوار المختلفة بين الشمال والجنوب عبر استئناف المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق"، مما يُفضي إلى تزايد توتر الوضع في شبه الجزيرة الكورية، بدلا من اتخاذ خطوات تُساعد لجنة الشمال - الجنوب المشتركة للإشراف النووي واللجنة العسكرية المشتركة فيما بين الشمال والجنوب على العمل على نحو طبيعي.

وفي الوقت نفسه، لم تقل الولايات المتحدة لو كلمة واحدة حول كشف قواعدها وأسلحتها النووية التي جرى وزعها في كوريا الجنوبية وأعمال التفتيش المرتبطة بها. والحقيقة المُسلَّم بها أيضا هى أن اليابان وكوريا الجنوبية تعملان على تطوير أسلحة نووية خاصة بهما بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة.

إن جميع الحقائق تدل بوضوح على أن الولايات المتحدة هي التي تضع عقبات مصطنعة أمام تنفيذنا لاتفاق الضمانات الذي يسير دون عائق، وتفشل في تنفيذ الالتزامات الخاصة بها وفقا لمعاهدة عدم الانتشار.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة تتطلب منع الأعمال التعسفية التي تُمارسها قلة من الدول، وقيام نظام دولي جديد وعادل. وبغية صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي تسريع عملية نزع السلاح مع إيلاء النقاط التالية اهتماما خاصا.

أولا، إن كفالة العدالة في العلاقات الدولية بغية الإسهام في عملية نزع السلاح في الظروف المتغيرة هي شرط مسبق. ينبغي عدم تقبل أي نوع من الامتيازات أو الأعمال التعسفية، وينبغي ممارسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل والمساواة واحترام المصالح المشتركة على نحو مستفيض.

ثانيا، ينبغي تشجيع الحوار والمفاوضات، وإيجاد الثقة المتبادلة. وينبغي تجنب جميع الأعمال التي تسبب تفاقم التوترات، وينبغي احترام مبدأ حل المسائل المتنازع عليها عن طريق الحوار والمفاوضات.

ثالثا، ينبغي إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي. إن وفد بلدي يعتقد أنه بغية تحقيق نزع سلاح نووي يرمي إلى إزالة الأسلحة النووية في كوكبنا، ينبغي اتخاذ التدابير التالية: ينبغي إبرام المعاهدة الخاصة بالمنع الشامل للتجارب النووية؛ وبانتظار إبرام المعاهدة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات لوقف تجاربها النووية؛ وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على نحو قانوني، عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واتخاذ التدابير لسحب أي نوع من الأسلحة النووية التي جرى وزعها خارج أراضيها الخاصة بها، والقضاء عليها.

رابعا، ينبغي إعادة النظر في معاهدات نزع السلاح القائمة، وتعديل غير المتكافئ منها.

خامسا، من الضروري بعث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك، وعلى وجه أخص، في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ليقوما بوضع المبادئ التوجيهية لنزع السلاح.

إن وفد بلدي يأمل في أن تُسهم الدورة المستأنفة إسهاما إيجابيا في الأعمال التي تفضي إلى تعزيز عملية نزع السلاح في الوضع الدولي المتغير.

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أذن تقرير الأمين العام، المقدم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ببدء عملية طيبة ترمي إلى تعزيز عمل الجهاز المخصص لنزع السلاح وتحديد الأسلحة المتعدد الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإلى زيادة فعاليته وأهميته.

ولذلك ترى نيوزيلندا أن عقد هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى جاء في حينه. ونحن نعتقد أن هذه الدورة المستأنفة تتيح فرصة لجميع الدول الأعضاء لإعادة تقييم كيفية إمكان التكييف الأمثل للمكونات المختلفة لجهاز نزع السلاح لمواجهة التحديات في عالم متغير. ومما يُشجعنا النهج البناءة والنشطة التي اتبعها العديد من الأعضاء إزاء هذه المهمة، على نحو ما جاء في الردود المكتوبة بتأن والمقدمة لأغراض هذه الدورة. واستمعنا أيضا بعناية إلى الآراء التي جرى الإعراب عنها اليوم، وقد أدهشنا مدى التقارب في النهج إزاء مسائل الإصلاح الذي يمكن رؤيته بوضوح عبر طيف واسع.

إن آراء نيوزيلندا واردة بتفصيل أكبر في الوثيقة A/47/887/Add.1؛ وهي تتضمن مقترحاتنا بتحسين عمل اللجنة الأولى ونزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

وإحدى الاستنتاجات الرئيسية التي نستقيها من تقرير الأمين العام وموضوعاته الثلاثة - الإدماج، الشمولية، إعادة التنشيط - هو أن الأمن وتحديد الأسلحة مسألتان ينبغي أن تشغلا أكثر من أي وقت مضى جميع الدول. ويجب أن يكون طابع العملية شاملا، إذا أريد لها أن تكون فعالة، وجميع الدول تترتب عليها مسؤولية المساهمة. ويوفر مبدأ العالمية هذا معيارا يمكننا أن نقيس به جهاز الأمم المتحدة القائم لنزع السلاح خلال هذه الدورة المستأنفة.

ومن الواضح أنه إذا كان هدفنا تشجيع الامتثال العالمي للاتفاقات التفاوضية لنزع السلاح وتنفيذها فلا بد أن تُشارك جميع الدول المعنية مشاركة تامة.

إن نيوزيلندا تعترف بأن توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح مسألة معقدة، ولكننا نتفق مع العديد ممن سبقونا في أخذ الكلمة اليوم بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار في هذا الشأن. ونحن نعتقد أن هذه الدورة المستأنفة يمكن أن تُسهم في اتخاذ هذا القرار. ومن جانبنا، تؤيد نيوزيلندا العضوية المفتوحة، لأن ذلك سيضمن أن تتمكن جميع البلدان التي أبدت اهتمامها بنزع السلاح وتحديد الأسلحة والتزامها بهما من المشاركة على قدم المساواة بوصفها أعضاء كاملي العضوية. ومن شأن هذا التكوين، في رأينا، أن يخدم مصالح المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وأن يُعطي قدرا أكبر من الشرعية للنتائج التفاوضية.

إن التزام نيوزيلندا بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التزام طويل الأمد. وقد سعت نيوزيلندا، طيلة السنوات الماضية، بوصفها مراقبة في مؤتمر نزع السلاح، إلى المشاركة بنشاط في أعماله وفي أعمال

اللجان المخصصة التابعة له، وعلى المستويين العلمي والتقني. ولكن من أجل الإسهام بشكل كامل في عملية المفاوضات، ما برحنا نسعى منذ بضع سنوات إلى الحصول على العضوية الكاملة في المؤتمر. ونحن على استعداد لتحمل المسؤوليات التي تترتب على هذه العضوية.

وإذ نأخذ في الاعتبار النتائج الملموسة التي ننشدها، فإن من المهم أن يقترن التزام الدول الأعضاء بتحسين الأداء والفعالية بالتزام مماثل من جانب الأمم المتحدة ذاتها. وبذلك، يمكن لأمانة عامة دولية قوية تدعم أنشطة المحافل المتعددة الأطراف المختلفة أن تلعب دورا مركزيا في تعزيز آفاق تحقيق التقدم الحقيقي. وبالتالي، تُدرك نيوزيلندا الحاجة إلى تزويد مكتب شؤون نزع السلاح بالعدد الكافي من الموظفين والموارد والموقع السليم لتمكينه من الاضطلاع بوظائفه ومهامه الرئيسية، بما فيها تشغيل سجل الأسلحة التقليدية وتنسيق أنشطة المراكز الإقليمية.

وبالتعاون مع الآخرين الذين يُشاطروننا هدف تعزيز الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، تتطلع نيوزيلندا إلى تحقيق تقدم ملموس خلال هذا الأسبوع بشأن هذه المسائل المترابطة.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يُعرب عن ارتياحه للطريقة التي أعدت بها هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى. فالوثائق المعدة لهذه الجلسات تتضمن إسهامات قيمة من عدد من الوفود تدفع قدما العمل في هذا الميدان الهام جدا من أنشطة الأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام، "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، يتضمن العديد من الأفكار الملهمة التي يمكنها أن تُعزز التقدم نحو إقامة عالم أكثر أمانا. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي لنا الاستفادة على النحو الواجب من الحالة المؤاتية الجديدة في الساحة الدولية بعد نهاية تقسيم العالم إلى قطبين. ويتفق وفد بلادي مع التقييم الوارد في تقرير الأمين العام بأن أمن العالم ازداد قليلا ولكنه ازداد تعقدا بدرجة كبيرة. إننا نشهد على صدق هذا التقييم، ويدلل كل شيء على أن هذا التقييم سيبقى صالحا طيلة سنوات عديدة.

ويرى الوفد السلوفاكي أن المفاهيم الثلاثة التي رسمها الأمين العام للأنشطة المستقبلية في ميدان نزع السلاح - الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط - تمثل حجر الزاوية لجهود الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بنزع السلاح. وأود أن أخص بالذكر جزء تقرير الأمين العام المعنون "خلاصة - التحديات الجديدة". إن المجموعة الجديدة من المشاكل - قضايا ما بعد نزع السلاح المذكورة في التقرير - تُشكل إحدى أشد المسائل إلحاحا التي تواجه سلوفاكيا حاليا. ففترة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي الجارية حاليا في بلادي تعقدها مهمة التحويل التدريجي للصناعات العسكرية المنحى إلى مشاريع تخدم الاحتياجات الاجتماعية

والإنسانية والإنمائية. ومن نافلة القول إن الواقع الاقتصادي في سلوفاكيا يزيد من صعوبة هذه المهمة؛ فهذا الواقع الاقتصادي يـُملي، إلى حد كبير، سرعة عملية التحول.

وأود أن أعرب عن تقديري للوثيقة A/C.1/47/14، التي تتضمن نص رسالة موجهة من رئيس مؤتمر نزع السلاح إلى رئيس اللجنة الأولى. ويمكن وصف الوضع الحالي في مؤتمر نزع السلاح بأنه فترة السعي وراء الأهداف على المديين القصير والطويل.

إننا نعتقد أنه ينبغي لعدد أكبر من البلدان أن تـُشارك لا في المناقشة العامة لمؤتمر نزع السلاح فحسب بل أيضا في المفاوضات وفي العملية النشطة لاتخاذ القرارات في إطار المؤتمر بالنسبة لمسائل مثل تدابير بناء الأمن والثقة. وإن المشاركة السلبية - مثلا، تعريف المذاهب العسكرية لفرادى الدول وما إلى ذلك - ليست كافية. ومن الضروري أن نكفل مشاركة جميع الدول المعنية مشاركة نشطة - بما فيها الدول الرئيسية بكل الوسائل - في صياغة المعاهدات الدولية، ومن ضمنها الرصد الدولي للامتثال.

ونرى أن من المهم مواصلة الدعم الفعال الذي يتلقاه مؤتمر نزع السلاح من الأمانة العامة، إذ أنه يمثل الهيئة التفاوضية الوحيدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإننا نثني ثناء بالغا على عمل مكتب شؤون نزع السلاح وعلى أنشطته؛ ونعتقد أنه ينبغي تعزيز دوره في عملية الإصلاح داخل الأمم المتحدة، من حيث الموظفون والموارد.

وأود أن أعلق على مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح. إن هناك، كما جاء في الرسالة الموجهة من رئيس مؤتمر نزع السلاح، طيفا واسعا من الآراء حول هذه المسألة. ولكن تتفق الغالبية الساحقة من الأعضاء وغير الأعضاء على أن تكوين المؤتمر ينبغي أن يعكس الوجه الجديد للوضع العالمي. وقد أعربت جميع الدول تقريبا عن رغبتها في حسم هذه المسألة بأسرع ما يمكن. ويتفق وفد بلادي مع هذا الرأي المقبول عموما.

إننا نؤيد التوسع الكبير، ولكن المحدود، في نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه الذي نحقق فيه هذا الهدف يجب علينا أن نحافظ على فعالية المؤتمر في التفاوض.

وبينما أتناول هذه المسألة لا يسعني إلا أن أذكر مسألة عضوية الجمهورية السلوفاكية في مؤتمر نزع السلاح، هذه المسألة التي جرت مناقشتها في محافل مختلفة بالفعل. دعوني أغتنم هذه الفرصة، فرصة التكلم أمام اللجنة الأولى، كي أقول إننا لا نفهم سبب عدم حسم هذه المسألة بعد. فمسألة العضوية، تكوين مؤتمر نزع السلاح، مسألة معقدة. وكما اتضح، فالمطلوب إجراء مفاوضات مطولة ومكثفة لوضع الهيكل الجديد لمؤتمر نزع السلاح يكون مقبولا لدى جميع الدول. وحتى بتوافر أقصى درجات حسن النية الإيجابية للمشاركين، سنحتاج الى شهور قبل التوصل الى حل.

وفي ظل هذه الحالة، لا يقدر وفد الجمهورية السلوفاكية أن يرى لماذا لم تُحسم لحد الآن مسألة العضوية لعضوة سابقة في مؤتمر نزع السلاح وهي الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية. ولا نفهم، بل ونعارض الحجة القائلة بأن هذه المسألة ينبغي ربطها بالموضوع الأوسع، موضوع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن مسألة عضوية سلوفاكيا ينبغي معالجتها بشكل منفصل دون أي تأخير. وهذا يتفق مع الممارسة المعتادة. لقد كان لدى مؤتمر نزع السلاح التجربة في معالجة مسائل مماثلة في الماضي عندما تسببت تطورات الحياة أو العالم في نشوء تلك المسائل. وإنني لعلى ثقة بأن هذا سيكون واقع الحال في المستقبل أيضا. ولا نرى في الواقع سببا لأن تكون الحالة الراهنة للجمهورية السلوفاكية حالة استثنائية.

وإن طلب الجمهورية السلوفاكية لعضوية مؤتمر نزع السلاح خلفا للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية يأتي في أعقاب الاتفاق السياسي بين الدولتين الخليفتين للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية. إنني أذكر هذا وأنا أعي تماما أن هذا الاتفاق يتسم فقط بطبيعة إعلامية؛ ولا ينطوي على أية آثار أخرى. ومع ذلك، ينبغي النظر إليه بوصفه مصدر إعلام هام. إننا نعتبر شَغْل الجمهورية السلوفاكية للمكان الذي شغلته تشيكوسلوفاكيا سابقا انعكاسا وافيا للحالة القائمة في مؤتمر نزع السلاح؛ ونرى أنه نتيجة للتقسيم المتحضر لتشيكوسلوفاكيا وفي ضوء الأثر المفضي الى الاستقرار والناجم عن إنشاء الجمهوريتين السلوفاكية والتشيكية على نحو سريع داخل منظومة المنظمات الدولية. وبطبيعة الحال، نعي تماما جميع الجوانب القانونية لهذه المسألة. ولهذا السبب تقدمنا بطلب العضوية بدل الادعاء باستمرار العضوية. ومع ذلك، إن ما نود التأكيد عليه هي الطبيعة المحددة لهذا الطلب. إن تشيكوسلوفاكيا، وسلوفاكيا جزء منها آنئذ - كانت عضوا في مؤتمر نزع السلاح منذ بدايته، وبكل تواضع، يسعدني أن أقول إنها كانت عضوا نشطا.

ونحن نقدر تقديرا عاليا موقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين هم على استعداد للاستجابة لطلبنا على نحو إيجابي. وبنفس الاهتمام أحطنا علما بالذين يواجهون مشكلات بالنسبة له. ولكننا نعتقد أنه بحسن النية السياسية الواقعية لا يزال بمقدورهم وينبغي لهم تأييد قبول سلوفاكيا في مؤتمر نزع السلاح. ونحن على ثقة بأن ذلك من شأنه التأثير على نحو إيجابي في أعمال المؤتمر. وأؤكد للجنة أن سلوفاكيا ملتزمة بالاضطلاع بدور نشط وبنّاء فيه.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) إننا نرحب بالدورة الحالية المستأنفة للجنة الأولى، التي تعقد وفقا للمقرر ٤٢٢/٧٤ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، بغرض إعادة تقييم الأدوار المختلفة للآليات المتعددة الأطراف المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذه الفترة المتداخلة قد مكنت الوفود من إيلاء اهتمام جدي لهذه المسألة.

إن الفقرة (ب) من المقرر ٤٢٢/٤٧ تنص أيضا على النظر في تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" في جلسات اللجنة الأولى المعقودة مرة أخرى، مثل هذه الدورة المستأنفة. إلا أن القيود التي يفرضها الوقت ستمنعني من تقديم تحليل مفصل لمحتويات التقرير التي تستحقه. ولقد سبق لحكومة بلادي أن تقدمت بآرائها بشأن التقرير، كما وردت في الوثيقة A/47/887 في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣. ويتناول التقرير أيضا مسألة نزع السلاح الإقليمي، التي أثيرت في مناقشات اليوم.

ونزع السلاح الإقليمي له قيمته في سياق تحقيق نزع السلاح العالمي، إلا أن النظر في أية اقتراحات محددة ينبغي أن يتم نتيجة للاتفاق الكامل بين بلدان المنطقة المعنية. وينبغي للاقتراح أن يأخذ في الاعتبار أيضا السمات المحددة للمنطقة والتصورات المختلفة للتهديد الذي يواجه كل بلد بمفرده. وهذا يتصل بصورة خاصة لدى تعريف النطاق الجغرافي "لمنطقة" بعينها. ولسوء الطالع، فإن الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا تعتوره نقاط ضعف في العديد من الجوانب. وعندما نتكلم عن نزع السلاح الإقليمي من المهم على حد سواء أن نتكلم عن تدابير لوقف مَد النقل غير المشروع للأسلحة وعلاقته الشريرة بالإرهاب عبر الحدود والحركات الانفصالية التي تشكل خطرا أكبر على السلم والأمن الدوليين.

وإن تقسيم العمل بين الأجزاء المختلفة لآلية نزع السلاح قد أعِد وعُرف بعناية في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وآلية نزع السلاح الحالية، في رأينا، تكفي لمعالجة المهام التي تواجهنا. وصعوبة تحقيق تقدم بشأن بعض مجالات نزع السلاح ذات الأولوية ولا سيما

نزع السلاح النووي، لا علاقة لها بالآلية الحالية. والهيئات الثلاث المتعددة الأطراف لنزع السلاح - مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح والجمعية العامة - لها وظائف مختلفة إلا أنها مترابطة فيما بينها وتكمل بعضها بعضا. والمسألة المركزية هي كيفية الترشيد الأمثل لعمل هذه الهيئات الثلاث لضمان قيام كل هيئة بمفردها والهيئات الثلاث مجتمعة بالمساهمة بأكبر قدر من الفعالية في تعزيز الأمن التعاوني العالمي.

وفي هذا السياق، فليس أفضل لنا من الاستعانة بتقرير هيئة نزع السلاح الصادر في ١٩٩٠ بتوافق الآراء والخاص باستعراض دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ومؤتمر نزع السلاح، كما أعلن التقرير، له أهميته وطابعه الفريد بصفته الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الأطراف لنزع السلاح، وإن من المهم أن يواصل الاضطلاع بمسؤولياته المضمونية. وفي هذا السياق لا نعتقد أن من السليم، أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور الهيئة الدائمة للاستعراض والإشراف على بعض الاتفاقات القائمة متعددة الأطراف والخاصة بتنظيم الأسلحة ونزع السلاح.

وتوسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح لا ينبغي أن يؤثر بشكل سلبي على دوره التفاوضي. وأي توسيع في عضويته ينبغي النظر فيه بعناية وتنفيذه بطريقة منصفة. فمع نهاية الحرب الباردة، لم تعد صيغة التوازن السياسي القديمة صالحة ولم تبرز بعد أية صيغة جديدة. وبالنسبة لهذا الموضوع، إن للحاجة إلى توافق الآراء والإبقاء على الدور التفاوضي لمؤتمر نزع السلاح أهمية قصوى.

وجميع المسائل ذات الاهتمام في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي يمكن تناولها على نحو كاف في إطار آلية نزع السلاح الحالية. إلا أنه في بعض الحالات ثمة تداخل في الموضوعات سواء بصورة كلية أو جزئية. فعلى سبيل المثال، هناك في الوقت الراهن تداخل كبير بين المداولات في هيئة نزع السلاح والمداولات في اللجنة الأولى، مما يؤدي الى اقتراحات بإعادة النظر في دور هيئة نزع السلاح نفسها.

وفي مجال نزع السلاح أوصي بتعزيز دور مجلس الأمن. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نزع السلاح في الوقت الحالي ليس واردا على جدول أعمال مجلس الأمن. علاوة على ذلك، لدى مجلس الأمن جدول أعمال مثقل بسبب التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء التناول الفعلي من قبل مؤتمر نزع السلاح وعدد من الهيئات التابعة للجمعية العامة لنزع السلاح، فقد لا يكون من الضروري أن نثقل على مجلس الأمن أكثر من ذلك. ويؤكد الميثاق بوضوح على دور الجمعية العامة في صياغة المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم الأسلحة. وينبغي زيادة تعزيز هذا الدور وتطويره بدلا من إشراك أجهزة أخرى ذات عضوية محدودة في مسائل نزع السلاح.

شهدت الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة قدرا قليلا من إعادة هيكلة عمل اللجنة الأولى تمثل في إدماج المناقشة العامة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والآمن الدولي. وفي الوقت الذي نقر فيه ذلك نعتقد أن من المهم ألا نغفل الحاجة الى الحفاظ على الطابع الحقيقي للمناقشة العامة كما حدد في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومع أننا نؤيد تجميع بنود جدول الأعمال بشكل معقول يجب أن يستمر جدول الأعمال في تركيز اهتمامه، كما جرت العادة، على نزع السلاح وعكس شواغل الدول الأعضاء.

ووفدي لا اعتراض لديه على إعادة تنظيم اللجنة الأولى واللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة ودمجها في لجنتين بدلا من اللجان الثلاث القائمة حاليا. إلا أن المسائل التي تحال الى اللجنة الأولى من اللجان الأخرى ينبغي أن تكون ذات صلة مباشرة بنزع السلاح أو الأمن الدولي. ومهما كان الشكل الذي ستنظم هذه اللجان به من المهم ضمان عدم وجود تداخل أو أطناب في عملها.

وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى نقل مكتب شؤون نزع السلاح الى جنيف يود وفدي أن يضطلع بدور بناء وإيجابي وسينضم الى توافق الآراء العام في هذا الشأن.

وفي هذه الدورة المستأنفة سيكون في مقدورنا جميعا الاستماع الى وجهات نظر الوفود حول مسألة إعادة تقييم الدور الذي تضطلع به آلية نزع السلاح والمسائل التي أثيرت في تقرير الأمين العام. وهي مسائل يجب معالجتها بعد الدراسة المتأنية نظرا لما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الممارسة ضمان توافق أوسع في الآراء وتطابق أكبر في وجهات النظر مما يؤدي في نهاية المطاف الى قيام آلية نزع السلاح بعمل أكثر واقعية وفعالية.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعربت الولايات المتحدة، على غرار العديد من الدول الأخرى الممثلة هنا اليوم، عن آرائها للأمين العام حول تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". واستنادا الى ما أبدته الولايات المتحدة من تعقيبات فيما يخص المسائل الوطنية سأركز على العناصر الأساسية لموقف الولايات المتحدة إزاء الأهداف المحددة لهذه الدورة المستأنفة.

إننا نرحب باعتراف الأمين العام في تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" بالتغيرات المثيرة وما يقابلها من حاجة الى التماس نهج جديد إزاء مسائل السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتوافق الولايات المتحدة على أنه يلزم على كل دولة أن تضطلع بمسؤولياتها عن نزع السلاح. وكما يشير الأمين العام، فإن الحجة التي قدمتها بعض الدول

والتي مفادها أن الدول العسكرية الكبرى ينبغي أن تنزع سلاحها أولا غالبا ما استخدمت لتفادي اتخاذ تدابير عملية.

وفيما يتعلق بالآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح توافق الولايات المتحدة على ضرورة أن تتناسب هذه الآلية مع وقائع عصرنا هذا وأولوياته. وينبغي لهذه الآلية أن تكون قادرة على تقديم الدعم الفعال للأهداف المحددة والمتفق عليها من قبل المجتمع الدولي. ولا يمكن إعادة تقييم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح إلا في سياق التقدير العام للبيئة الأمنية الدولية الراهنة والأبعاد التي ينطوي عليها تحديد الأسلحة. ولا بد من التوصل الى فهم مشترك في هذا الصدد.

إن فعالية أية آلية تنظيمية تتوقف على كيفية استخدامها. وما لم تصمم الدول الأعضاء على استخدام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لتحقيق أهداف واقعية فإن إعادة تقييم تلك الآلية لن تساعد في إحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح. إلا أن هناك بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها الآن لترشيد الآلية القائمة وتحسينها.

وقد مضت اللجنة الأولى بالفعل في اتجاه إدماج مداولاتها بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وينبغي لها الآن أن تتخذ الخطوة القادمة وأن تزيل الفارق المصطنع القائم بين جدولي أعمالها المتعلقين بنزع السلاح والأمن الدولي. ولا بد أيضا من دمج جدول الأعمال للتخلص من الإطناب في العمل. فبهذه الطريقة سنحتاج الى وقت أقصر للمناقشة العامة ونخفض عدد القرارات وبالتالي نقصّر طول الدورات السنوية التي تعقدها اللجنة الأولى.

تعمل هيئة نزع السلاح بموجب ترتيبات الإصلاح التي اعتمدتها في عام ١٩٩١. وينبغي أن يقتصر جدول أعمالها على الدوام على ثلاثة بنود بغية تمكينها من أداء مهامها بطريقة متأنية وفعالة. ولا ينبغي قياس مدى فائدتها بعدد البنود المدرجة في جدول أعمالها بل بالقيمة الحقيقية للعمل الذي تنجزه.

وتؤيد الولايات المتحدة فكرة إقامة نظام منسق يسمح للمجتمع الدولي بمعالجة مسائل نزع السلاح الرئيسية على نحو عاجل ومرن وفعال. بيد أننا لا نعتقد أن التنسيق يتطلب إنشاء منظمة ما تكون شاملة لجميع الأنشطة. بل ينبغي لنا، حسبما اقترحت، أن نسعى إلى ترشيد أفضل للعناصر الحالية لآلية نزع السلاح والى زيادة فعاليتها. وأن استعراض معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح من اختصاص الدول الأطراف في تلك المعاهدات وليس هيئة أو منظمة إضافية مختصة بالمعاهدات.

لقد قام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بتأدية مهامه على أكمل وجه على الرغم من أن بعض موظفيه اختيـــر للعمل في مكاتب أخرى تابعة للأمانة العامة. ونظرا للعمل المتزايد المكلف ذلك المكتب

بإنجازه بسبب تنوع الأعمال التي تقوم بها الجمعية العامة، ولا سيما إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فلا بد من احتفاظ المكتب بملاك موظفيه الكامل المتاح له نظريا وليس عمليا.

وفيما يتعلق باحتمال انتقال مكتب شؤون نزع السلاح الى جنيف تعتقد الولايات المتحدة بضرورة أن يبقى هذا المكتب على اتصال وثيق بغيره من الأجهزة ذات الصلة في الأمانة العامة. والقيام بما يخالف ذلك من شأنه أن يكون غير متسق مع تأكيد الأمين العام على إدماج مسائل نزع السلاح في الهيكل الأوسع نطاقا لجدول الأعمال المتعلق بالسلم والأمن الدوليين. من ثم، ينبغي لهذا المكتب، سواء من الناحية الموضوعية ومن حيث الموقع، أن يبقى في نيويورك. لهذه الأسباب، تعارض الولايات المتحدة نقل المكتب من نيويورك. وفي حين أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا قويا تنظيم وترشيد أعمال الأمم المتحدة فلا بد لهذه التغييرات أن تعزز - لا أن تقلل - قدرة الأمم المتحدة على دعم العمل الهام الجاري حاليا.

أما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة مستقلة نشأت عن اتفاق توصلت إليه الدول الأعضاء في عام ١٩٧٨، فهو يضطلع الآن باستعراض ذاتي. وتبين مذكرة موجهة من المؤتمر الى رئيس اللجنة الأولى المرحلة التي وصل إليها هذا الاستعراض. ونحن نتطلع الى أن يتخذ أعضاء مؤتمر نزع السلاح قرارا مبكرا بشأن المسائل الهامة قيد النظر. وتتضمن هذه المسائل تحديث جدول أعمال المؤتمر والموافقة على التوسيع المحدود لعضويته بما يتسق مع الحقائق العسكرية السياسية القائمة في عصرنا هذا.

تقدر الولايات المتحدة هذه المناقشة الحسنة التوقيت وتتطلع الى رسم طريق يحظى بتوافق الآراء للمضي قدما.

ثمة ملحوظة إضافية واحدة أثارتها الملاحظات المتضاربة التي لا علاقة لها بالموضوع والتي قدمها ممثل كوريا الشمالية منذ نصف ساعة. فالافتراءات على الولايات المتحدة وعلى بعض حلفائها الآسيويين تشكل سوء استغلال لهذا المحفل من أجل أغراض هجومية حقيرة. وهذا المشهد المحزن يجري في وقت نناقش فيه كيفية تحسين آلية نزع السلاح، على سبيل المثال من خلال قبول أعضاء جدد في مؤتمر نزع السلاح.

السيد بيريز فيلانويفا (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): عملا بالمقرر ٤٢٢/٤٧ الذي اتخذته الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة ٩ كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، استأنفت اللجنة الأولى جلساتها هذا الأسبوع بغرض القيام بتقييم لمجموع آليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي أعقاب هذا التقييم، سنحاول بطبيعة الحال الاتفاق على تدابير ملموسة لتلافي النواقص المحتملة وفي أية حال تحسين عمل هذه الأجهزة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

وكما نعرف صاغ الأمين العام تقريرا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وتود إسبانيا أن تعرب عن عميق شكرها، ليس فقط لحسن توقيته ولكن أيضا لما جاء فيه من أفكار تشحذ الذهن. وتتطلع إسبانيا باهتمام كبير للاستماع إلى بيان الأمين العام أمام هذه اللجنة صباح الغد.

وقد تم الإعراب عن أفكار وآراء الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية في بيانها الرئاسي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أمام هذه اللجنة وفي وثيقة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وهذا الصباح، ألقت المجموعة الأوروبية مرة أخرى بيانا رئاسيا يكمل التحليل الذي قدمه أعضاء المجموعة بشأن الهدف والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام الذي أتينا على ذكره من قبل.

وإسبانيا تصادق بالطبع على جميع الآراء الواردة في هذين البيانين وفي وثيقة المجموعة الأوروبية تلك، ونحن نشاطر تماما ما ورد في محتوياتها.

أود اليوم أن أقتصر باختصار وإيجاز شديدين جدا على الإعراب عن وجهة نظر إسبانيا بشأن جانب واحد من عملنا في الأيام المقبلة. ويحظى ذلك الجانب لأسباب واضحة بأقصى الاهتمام من جانب بلادي. وأشير بطبيعة الحال إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى مسألة زيادة العضوية فيه، أي توسيع نطاق عضويته.

ومؤخرا، وافق مؤتمر نزع السلاح على وثيقتين عملا بطلب محدد قُدم إليه من الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي. وعرض الرئيس الحالي للمؤتمر، السيد ديانوف، ممثل بلغاريا، هاتين الوثيقتين هذا الصباح، وهما تردان في الوثيقة A/C.1/47/14.

وقام المؤتمر نفسه، في نهاية جلسته الأخيرة المعقودة في العام الماضي، بتكليف رئيسه، السفير سرفيس ممثل بلجيكا، بإجراء مشاورات تتعلق بتوسيع جدول أعمال المؤتمر. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي قام السفير سرفيس بإجراء مشاورات جماعية غير رسمية بغرض تقديم تقريره بشأن نتائج أنشطته. وفي وقت لاحق، في ١٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام، قدم تقريرا آخر حول المسألة نفسها في الجلسة العامة للمؤتمر.

وفي وقت أقرب من ذلك، أعلن السفير أموريم ممثل البرازيل، في بداية جلسة المؤتمر الأولى لهذا العام، عن نيته، بوصفه رئيسا جديدا، في تعيين منسق خاص بشأن مسألة التوسيع وتعيين آخر يعنى بجدول الأعمال، وكل هذا عملا بحرص مؤتمر نزع السلاح على السير قدما بشأن المسألتين.

وبالتالي، إن السفير أوسوليفان هو المكلف اليوم بمهمة إجراء مشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مقترح جديد يتعلق بتكوين مؤتمر نزع السلاح وتوسيع عضويته في أقرب وقت ممكن.

ترحب إسبانيا بعملية التجديد الجديدة والنشيطة هذه التي استهل بها المؤتمر بصورة واضحة. وأن جميع مقررات وأعمال المؤتمر مؤخرا المتعلقة بتوسيع عضويته علامات واضحة على أن الأعضاء فيه يدركون الأهمية القصوى لحل هذه المسألة التي طال أمدها.

وليس لدينا أدنى شك في أهمية المؤتمر في سياقه الدولي الحالي أو حاجة المجتمع الدولي الحتمية إلى التمكن من الاعتماد على هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الذي يعمل بتوافق الآراء، فور تلافي أوجه القصور في جدول أعماله وما في تكوينه الحالي من تناقض.

ومؤخرا كانت لي فرصة الإعراب عن وجهات النظر هذه أمام الجلسة العامة للمؤتمر. وقد انتهزت تلك المناسبة للإعراب عن وجهة نظر حكومتي بشأن إجمالي تحديد سمات المؤتمر وبشأن الأسباب التي نراها تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها الآن.

ولن أخوض في هذه المسائل. فهذا ليس بالمحفل المناسب. علاوة على ذلك، ليس هذا هو الوقت المناسب ، لأن إسبانيا ترى أن هذه فرصة للتأكيد على المجالات ذات الأهمية المشتركة، وليس مجالات الاختلاف. وينبغي أن نعجل التحرك في اتجاه إيجاد حل عادل وعملي ومتوازن وحيوي نعتقد أن تحقيقه أصبح ممكنا اليوم بالمقارنة بالأمس القريب.

إن مفهومنا النهائي للمؤتمر بوصفه جهازا متعدد الأطراف سيقاس في وقت آخر وزمان آخر بوجهات نظر الآخرين، وربما بعد انضمام إسبانيا إلى تلك الهيئة بوصفها عضوة كاملة العضوية. ولذلك فإننا لن ندخل في مهاترات، ونحن نعرف تمام المعرفة أن غالبية أعضاء المؤتمر لن توافق، على الرغم من أن إسبانيا تعلم أنها تحظى بدعم جميع البلدان غير الأعضاء.

وعليه وانطلاقا من روح التعاون والتقدم هذه، اسمحوا لي أن أؤكد على بضع نقاط هي، بالنسبة لإسبانيا، على وشك التوصل أو تم التوصل فعلا إلى توافق في الآراء بشأنها. وهذه النقاط تتشاطرها على أية حال قطاعات عريضة من الرأي، سواء بين البلدان الأعضاء أو تلك التي تطمح للعضوية.

أولا، أن المؤتمر هو المحفل التفاوضي الدائم الوحيد المتعدد الأطراف، ويظل الجهاز الوحيد الكافي للتفاوض العالمي من خلال توافق الآراء فيما يتعلق بتنظيم الأسلحة ونوع السلاح.

ثانيا، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا تفاوضيا الاحتفاظ بمركز محدد بالمقارنة بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال نزع السلاح. ولذلك ينبغي أن يظل في وضع يجعله متحكما بجدول أعماله وتكوينه.

ثالثا، لقد بدأ مؤتمر نزع السلاح، من جملة أمور أخرى، في إجراء استعراض لتكوينه، لضمان أن يعكس الواقع على نحو صحيح وأن يتمكن بذلك من تلبية متطلبات المستقبل.

رابعا، هناك تأييد قوي لفكرة إجراء توسيع كبير في عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح، سواء بين الدول الأعضاء بالفعل أو تلك التي تتطلع لأن تصبح أعضاء.

خامسا، ينبغي توسيع المؤتمر بطريقة تسمح بتلبية التطلعات المشروعة للبلدان التي تحرص على الاشتراك والتي يُمنع عليها الآن أن تصبح أعضاء لها كامل العضوية بالرغم من أنها قدمت طلبا رسميا بذلك في مناسبات عديدة.

وهذا هو واقع الحال بالنسبة لإسبانيا منذ سنوات عديدة.

ولذلك، إن توسيع العضوية ينبغي أن يتم بمعايير واقعية، ونعتقد أنه لا ينبغي له في أي حال من الأحوال أن يكون مصدرا للاستياء جراء التطلعات المحبطة لأي بلد، مما من شأنه أن يشوه سمعة المؤتمر نفسه.

وفي الختام، إن الهدف من الأفكار التي أعربت عنها توا هو نقل روح بناءة توفيقية تسير باتجاه تحقيق حل نأمل بأن يكون ملبيا لتطلعات إسبانيا بنهاية ١٩٩٣.

السيدة ريفيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئ، باسم وفد كوستاريكا، الرئيس وزملاءه أعضاء المكتب على الطريقة التي أداروا بها أعمال هذه اللجنة وأن أتقدم بأطيب تمنياتنا لهم بالنجاح في إدارة أعمال اللجنة في هذه الدورة المستأنفة. ونؤكد لهم تأييد وفدي الراسخ في تأدية مهامهم.

في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ قررت الجمعية العامة استئناف دورة اللجنة الأولى للنظر في آلية نزع السلاح الدولي ولا سيما مهام اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح على التوالي والعلاقات القائمة فيما بينها وكذلك مهام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

إننا نعتقد أن التغيرات التي حدثت بنهاية الحرب الباردة قد عززت تطور عملية نزع السلاح وعملية الحد من الأسلحة في العالم، وأن الوقت قد حان لتعزيز مهام آلية نزع السلاح القائمة حاليا. وتحقيقا لذلك نرى أنه من المهم أن نذكر بمهام الأجهزة التابعة لها.

إن اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة تداولية عالمية تقوم بتحديد أولويات المواضيع التي يتعين النظر فيها في ميداني نزع السلاح والأمن الدولي وبالنهوض بالقواعد الدولية في هذا المجال.

وفي السنوات الأخيرة، مرت هذه اللجنة بعملية إصلاح اتسمت بتخفيض عدد القرارات وتحقيق توافق أوسع في الآراء بشأنها وإدماج المناقشات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ومما يسرنا أن نلمس زيادة في تبادل الآراء والتعاون الأكبر فيما بين الدول الأعضاء في هذه الحقبة الجديدة من العلاقات الدولية؛ ومن ثم، نرى أن الوقت مؤات لإدراج مسائل جديدة تتعلق بنزع السلاح وذات أهمية بالنسبة للعالم في الوقت الراهن ويمكن أن تؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هيئة تداولية أخرى تتيح لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في ميدان نزع السلاح عن طريق صياغة المبادئ والخطوط التوجيهية والمقترحات المتعلقة بمسائل نزع السلاح التي ينبغي اعتمادها بتوافق الآراء، وتستكمل مفاوضات نزع السلاح التي تجري في محافل أخرى إقليمية أو ثنائية متعددة الأطراف وتوفر لها الزخم.

إننا نقر بأنه كان من الأجدر بهذه الهيئة التداولية أن تعيد تنظيم عملها ونؤيد القرار القاضي بتركيزها على مسائل محددة لأننا نرى أن إدراج مواضيع في وقت مناسب مثل تلك التي تم اقتراحها بغية إحراز تقدم في عمل الهيئة أمر ضروري. ونأمل أن يكون بالإمكان وضع جدول أعمال متوازن ذي ثلاثة بنود في الدورة المقبلة للهيئة.

ويعتقد وفدي أننا ينبغي أن نشجع إجراء مشاورات قبل انعقاد الدورة لكي يتسنى لمداولات هيئة نزع السلاح أن تسفر عن توصيات محددة.

أما مؤتمر نزع السلاح الذي هو هيئة المجتمع الدولي المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح فقد قرر البدء بإعادة تقييم جدول أعماله، بما في ذلك، على وجه الخصوص، استعراض طرائق عمله وحجم عضويته. ونحن نأمل أن تشارك الدول مشاركة أكبر في هذا المحفل المتعدد الأطراف في المستقبل القريب.

ويسر وفدي أن يلمس القدرة التي أبداها هذا المحفل في إنهاء العمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي نرى أنها توفر احتمالات تبشر بالخير في المستقبل القريب جدا للتوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي على أساس وقف التجارب النووية ووقف إنتاج الأسلحة النووية ووزعها.

ونود أيضا أن نشير بصفة خاصة إلى العمل الممتاز الذي أنجزه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذي قدم خدمات ومساعدات قيمة إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وسجل الأسلحة التقليدية والمؤتمرات الدولية المعنية بنزع السلاح وأفرقة الخبراء وغيرها من الأجهزة الفرعية للجمعية العامة، وكذلك عمله في مجال نشر المعلومات وأنشطته التعليمية في ميدان نزع السلاح.

إننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه الحالي في الأمانة العامة صوب تخفيض عدد موظفي مكتب شؤون نزع السلاح لأن ذلك سيؤثر تأثيرا سلبيا على عملنا في ميدان نزع السلاح الواسع النطاق. وينبغي، في رأينا، إبقاء هذه الهيئة وتعزيزها بصفتها مركزا تنسيقيا للأمانة العامة في مجال نزع السلاح، وينبغي توفير الموظفين والموارد الأخرى التي هي بحاجة إليها للقيام بمهامها على أكمل وجه.

في الختام، يعتقد وفدي أن العمل الذي نقوم به والجهود التي نبذلها والقرارات التي نتخذها في هذه الدورة ستجعلنا مشاركين في بناء عالم يعمه السلم والأمن والتعاون.

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب سري لانكا بالفرصة التي أتاحتها الدورة المستأنفة للجنة الأولى لمعالجة المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ونشكر الأمين العام ونهنئه على تقريره الذي يسعى إلى تحليل الأبعاد الجديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في السنوات المقبلة. ويتفق وفدي تماما مع الأساس المفاهيمي المقترح من قبل الأمين العام وهو الإدماج وشمولية المنحى وإعادة التنشيط كإطار فكري رئيسي مناسب لتناول مضمون ومنهجية العمل المقبل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إن سري لانكا وغيرها من بلدان عدم الانحياز ما فتئت تؤيد إدماج النظر في السلم والأمن الدوليين. وينبع هذا الاعتقاد من الحقيقة المؤلمة المتمثلة في أن القيود الاجتماعية - الاقتصادية التي يفرضها التخلف من أفدح الأخطار التي تحيق بأمن الغالبية العظمى من البلدان النامية. ولقد أضاف التدهور البيئي بعدا آخر للتهديدات غير العسكرية للسلم والأمن الدوليين.

من ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تلتمس نهجا موحدا إزاء السلم والأمن الدوليين ليس عن طريق معالجة الأوجه العسكرية فحسب بل أيضا أوجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والمبالغ الضخمة التي سيقتضي إنفاقها لإنجاح الجهود التي تبذلها حاليا الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع لن تكون استثمارا طويل الأمد ما لم تكن قابلة للاستدامة عن طريق العمل المنسق.

لقد أيدت سري لانكا دائما إضفاء الطابع العالمي على عملية نزع السلاح. وظلت سياستنا الثابتة إعطاء أولوية للدبلوماسية المتعددة الأطراف لتكفل نظاما عالميا آمنا ومنصفا. ونحن نعتقد أيضا أن النهج العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن تكمله وتعززه مبادرات إقليمية ودون إقليمية في مجالات بناء الثقة والوضوح وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

علينا ألا ننسى المسائل التي لم تحل الباقية على جدول أعمالنا التقليدي منذ بعض الوقت. إن الاتفاقات التاريخية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفياتي السابق قللت إلى حد كبير التهديد النووي ومهدت الطريق إلى مزيد من التقدم في هذا المجال. ومع هذا، اكتسى التهديد النووي بعدا مختلفا نتيجة انتشار تملك الأسلحة النووية، والمسائل المتعلقة بما يسمى بالانتشار المستتر.

إن إلحاحية بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن حظر للتجارب النووية أكثر ظهورا الآن، في ضوء الاعتبارات البيئية، وفي إطار الشواغل الأكبر فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة للانتشار النووي.

إن سري لانكا - باعتبارها طرفا في معاهدة منع الانتشار التي ينضم إليها الآن ١٥٠ طرفا - تلتزم التزاما سياسيا قويا بتعزيز ذلك الصك الدولي الهام وبجعله مستمرا. إنها تشكل عنصرا لا غنى عنه من عناصر النظام الدولي لمنع الانتشار. إلا أننا ندرك أن معاهدة منع الانتشار ليست دواء شاملا لعلاج جميع العلل النووية أو الأمنية. إنها لا يمكنها أن تحقق إلا ما خصصت لتحقيقه كخطوة أولى إلى عملية أكبر لنزع السلاح كما هو متصور في المادة السادسة من تلك المعاهدة.

وفي عملية إنعاش جدول أعمالنا، أشار الأمين العام بحق إلى ظاهرة مثيرة للانزعاج. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بين من يسمون موردي الأسلحة الخصوصيين والمجموعات السرية آخذ في الانتشار. والساحة العالمية اليوم تذكرنا بشكل مثير بنتائج هذا الاتجار غير المشروع في الأسلحة، الذي يدفع إلى قيام عدد كبير من الصراعات في بلدان ديمقراطية عديدة. وبينما غالبية ضحايا هذه الصراعات في العالم النامي، فإن بعض الدول المتقدمة النمو لم تنج من هذا أيضا. لقد اعترفت الجمعية العامة بالفعل بخطورة هذه المشكلة وأصدرت قرارا أنشأت به سجل الأمم المتحدة للأسلحة. من الواضح أن هذه مسألة أمنية بالغة الأهمية على جدول الأعمال المتعدد الأطراف لفترة ما بعد الحرب الباردة. إن مظاهرها المزعزعة للاستقرار واضحة في جميع مناطق العالم تقريبا. وتبدو المصالح المالية القوية دافعة لهذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة. فضلا عن ذلك، إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب يرتبط الواحد منها بالآخر في كثير من الأحيان وتعمل على مستوى دولي في دائرة مفرغة من الدعم المتبادل.

فيما يتعلق بالمناهج التي تستخدم أو الآلية المطلوبة لتناول جدول الأعمال المثقل هذا الخاص بفترة ما بعد الحرب الباردة، نتفق مع الأمين العام على أن إعادة تقييم الآلية الحالية مسألة مرغوب فيها. ويرى وفد بلادي أن المناهج الحالية ليست بها عيوب أساسية أو كامنة، لكنها يمكن جعلها أكثر استجابة للحقائق الراهنة بإعادة النظر في جداول أعمالها وأساليب عملها.

إن اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهما دور مفيد وأساسي في توفير محفلين للتداول على المستوى السياسي حتى يوجه عمل الأمم المتحدة في مجال الأمن ونزع السلاح الاتجاه السياسي الضروري. وبالإضافة إلى هذا، نحن نعتبر اللجنة الأولى المحفل الرئيسي للمناقشات السياسية الذي يمكن أن تتحدد فيه اتجاهات المصالح والشواغل المشتركة للعمل بطريقة أكثر تركيزا سواء بغرض التداول أو التفاوض. لقد وفرت هيئة نزع السلاح تقليديا تركيزا متخصصا على مسائل محددة حتى يمكن وضع المزيد من الأسس المشتركة وتحديد المبادئ بشأن مسائل بعينها ذات اهتمام مشترك أو قلق مشترك.

من الطبيعي أن يكون من الممكن وجود بعض التداخل بين هذين المحفلين التداوليين، بل حتى في لجان أخرى تابعة للجمعية العامة تتناول مسائل سياسية. وربما يكون من السذاجة إلى حد كبير أن نوجد حلولا مؤسسية لهذه المسائل السياسية أساسا الخاصة بالتكامل بحل مؤسسة لصالح الأخرى. وسيظل وفد بلادي مرحبا ومرنا بشأن هذه المسألة.

يسعدنا أن نلاحظ أن المخاوف المتصلة بالحرب الباردة بشأن أهمية وقدرة مؤتمر نزع السلاح لم تعد قائمة. لقد أظهر المؤتمر قدرته ونشاطه بالإبرام الناجح لأكثر الصكوك الدولية لنزع السلاح شمولا خلال العقد الماضي وهي اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي أن يدعم المؤتمر وأن يستمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد.

لقد أيدنا دائما المشاركة الأوسع نطاقا في مؤتمر نزع السلاح واضعين في الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بحجم تشغيلي متكافئ مع مهمته التفاوضية. إن عضوية المؤتمر ينبغي توسيع نطاقها مع مراعاة حقائق التوازن السياسي الراهنة. إننا لا نرى حاجة إلى ممارسة جديدة لـ "تشكيل جديد" للمؤتمر تقوم أساسا على معيار الأهمية العسكرية للدول. في عصر يُسعى فيه إلى تحقيق الأمن بوسائل متعددة الأطراف ومن خلال العمل السياسي، من الأساسي أن يكون مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، ممثلا حقيقيا لجميع مصالح المجتمع العالمي وأن يكون قائما على المساواة في السيادة بين الدول. ولذلك، ينبغي أن يعكس تشكيل هذه الهيئة التفاوضية هذه الحقيقة السياسية. وإلا فإن منجزاتها قد تفتقد الطابع العالمي وتلغي هدف المفاوضات المتعددة الأطراف نفسه.

السيد كولينز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تكلم ممثل الدانمرك من قبل في هذه المناقشة باسم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، وإنني أشاطره ملاحظاته. إن الآراء التي قدمتها المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها إلى الأمين العام، وفي ورقة العمل المقدمة صباح اليوم تمثل، وبتفصيل أكبر مما يمكنني أن أطرحه هنا، وجهات نظر وفد بلادي في المسائل المطروحة علينا.

لقد عقدت هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى بغرض دراسة التقرير (A/C.1/47/7) المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" الذي أصدره الأمين العام يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ والذي كان موضع مناقشة دولية في اللجنة الأولى يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢. إن التركيز منذ ذلك الوقت، كما تبينه نظرة خاطفة إلى تقرير الأمين العام المعد لهذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى، انصب على مسألة الآلية، أي الدور الذي تؤديه والأساليب التي تتبعها الهيئات الثلاث الرئيسية العاملة في مجال نزع السلاح: اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالاقتباس مما قاله وكيل الأمين العام السيد ياسوشي أكاشي وهو يتكلم في سياق آخر عام ١٩٩١، بشأن الرغبة العامة في إشراك جميع الدول في العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح:

"إن ما يجمعنا معا اقتناع مشترك بأن الحد من التسلح ونزع السلاح المتعددي الأطراف يوفران مدخلا إلى عالم أكثر أمنا وأكثر سلما. ولا يمكن أن تحل مشاكل الأمن الباقية من الماضي أو الظاهرة حديثا التي تواجه العالم اليوم بغير الأعمال المنسقة من جانب عدد كبير من الدول. وبالتالي، إن تعددية الأطراف ليست هدفا يوطوبيا ساميا؛ وليست فيه تمن بها الدول القوية على الدول الضعيفة؛ وهي، فوق كل شيء، لا يمكن اعتبارها خيارا نلجأ إليه على مهل. إن تعددية الأطراف، بالأحرى، أصبحت حاجة ملحة - حاجة يجب أن تجمع الطاقات الخلاقة لجميع الدول". (نزع السلاح، استعراض دوري للأمم المتحدة، المجلد الرابع عشر، رقم ٢، ١٩٩١ ص ٣٣ [بالانكليزية])

وتتمثل مهمة المجتمع الدولي، عن طريق محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، في المناقشة والإقناع والتوصية، وأخيرا وفي مجالات معينة للتفاوض على الشروط التي ترى الدول أنها توفر لها الضمان اللازم للأمن مع الدعم الدولي لتمكينها من اتباع تدابير نزع السلاح.

وغني عن البيان أن آلية نزع السلاح ينبغي أن تكيف مع أهداف السياسة التي وضعناها لأنفسنا. والأولويات، بالنسبة لوفدي، تتضمن الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وعلى وجه التحديد تعتبر معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية حجر الزاوية في سياستنا لنزع السلاح. وفي حين نتعاطف مع آراء آخرين بشأن الآلية التي يتعين استخدامها لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، فإننا نرى دائما أن هذا يمكن تحقيقه على أفضل وجه في مؤتمر نزع السلاح.

والهدف الرئيسي الثاني لسياسة وفدي في مجال نزع السلاح يتصل بالحاجة الماسة إلى تناول مسألة التكديس المفرط للأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق اقترحت أيرلندا مدونة سلوك لعمليات نقل الأسلحة. ونحن نفكر - وأؤكد على هذا - في مجموعة من المبادئ والمعايير الملزمة سياسيا بدلا من اتفاق ملزم بشأن مستويات القوات ومخزونات الأسلحة.

وكما قلت إن موقفنا من آلية نزع السلاح ينبغي أن يكون معبرا عن الضرورات التي تفرضها أهداف سياستنا والواقع العالمي. ويملي الواقع مثلا كون بعض المسائل غير جاهزة في أي وقت من الأوقات للمفاوضات الرسمية أو للاتفاقات الملزمة. ولعل هذا ينطبق على مدونة السلوك الخاصة بعمليات نقل الأسلحة التي أشرت إليها توا. ومن هذا المنطلق يمكن للمرء أن يحدد مرحلتين واسعتين لعملية نزع السلاح وذلك على أساس العمليات الأكثر تفصيلا ذات المراحل الست التي حددها وكيل الأمين العام ياسوشي أكاشي في عام ١٩٩١. المرحلة الأولى تداولية، وهي مرحلة وضع جدول الأعمال أو المبادئ التوجيهية. والأداة الرئيسية لهذه المرحلة هي اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح؛ والمرحلة الثانية هي مرحلة صنع المعاهدات ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل الفريد المتعدد الأطراف للقيام بهذا.

لا أقول إن العملية دائما سهلة ومنظمة كسهولة وتنظيم المخطط الذي أشرت إليه توا. لا شك أن هناك عنصرا تداوليا في عمل مؤتمر نزع السلاح - كما ينبغي أن يكون. وهناك أيضا بُعد التمهيد للتفاوض - لعدم توفر عبارة أفضل - لعمل الهيئة التداولية في منظمتنا وأقصد هيئة نزع السلاح. بيد أن الهيئتين كلتيهما متمايزتان - ويجب أن تظلا كذلك - من حيث الدور الذي تلعبه كل منهما، بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح كونه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة وبأن تبقى هيئة نزع السلاح هيئة تداولية.

ويبدو لوفدي أن هيئة نزع السلاح، في ضوء برنامج الإصلاح المنفذ في عام ١٩٩٠ واصلاحات أخرى قيد النظر، تؤدي على وجه التقريب دور الهيئة التداولية. هناك قدر معين من المناقشة العامة الشاملة يميل البعض إلى اعتباره نوعا من عدم النظام أو الازدواجية. ولعل هذا هو الثمن الذي ينبغي أن ندفعه من أجل هيئة تداولية جادة.

وفيما يتصل باللجنة الأول، وفدي يسترعي انتباه الوفود إلى الاقتراحات المعروضة هذا الصباح في ورقة العمل المقدمة من الدانمرك نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

وتقرير الأمين العام يشير إشارة محددة إلى ضرورة إصلاح مؤتمر نزع السلاح، وبصفة خاصة يشير التقرير، في جملة أمور، إلى

"نهج شامل لتناول هيكل مؤتمر نزع السلاح". (A/C.1/47/7، الفقرة ٤٥)

ويشير التقرير أيضا إلى أنه

"يمكن أن تركز جهود مؤتمر نزع السلاح على قضايا محددة جيدا وعاجلة. (المرجع نفسه)

ويسرنا أن نلاحظ أن المؤتمر ينظر في مسألة توسيع عضويته. ويرى وفدي منذ وقت طويل أن المؤتمر ينبغي أن يزيد عضويته، وأن يركز، كما يقترح الأمين العام، على "قضايا محددة جيدا وعاجلة". وللتدليل على التزامنا بالمؤتمر ودوره الهام في آلية نزع السلاح، قدمت أيرلندا في عام ١٩٨٢ طلبا لعضوية المؤتمر. ونعتقد أن طبيعة المسائل التي ينبغي للمؤتمر أن يتناولها الآن - وبخاصة عدم الانتشار - تشغل وتكتنف العديد من البلدان. والتكوين الحالي للمؤتمر، كما أُشير هنا هذا الصباح، وكما بين بجلاء أكبر ممثل السويد، "يعكس نظاما عالميا ثنائي القطب لم يعد موجودا. (A/C.1/47/PV.41، ص ٦٦)

إن المسائل التي تواجه المجتمع الدولي في الساحة الدولية، بالاقتران بالحالة الأمنية الدولية الجديدة، تنهض برهانا قويا على الحاجة العاجلة إلى التوسيع الكبير لعضوية المؤتمر. ونهاية اسمحوا لي أن أقول إن بلدي يعتبر نفسه مؤهلا بصورة فائقة للاسهام في تلك المهمة نظرا لتاريخه في مجال نزع السلاح.

السيد ولوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب بولندا بفرصة الكلام في هذه الدورة المستأنفة للجنة الأولى عن مسألة نزع السلاح في البيئة الدولية الجديدة ودور الأمم المتحدة في هذا المجال. ونرى أن تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" أفاد كثيرا في الحث على إجراء استعراض شامل لجدول أعمال نزع السلاح وعلى تكييفه اللازم للواقع الحالي والاحتياجات والتحديات الراهنة. ونحن نؤيد بصفة عامة الفحوى الرئيسية لهذا التقرير.

وبصفة خاصة تشاطر بولندا النهج المنادي بإدماج نزع السلاح في السياق الأوسع للمجهودات التعاونية الدولية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. إن نزع السلاح الفعال لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الجهود الرامية إلى إقامة نظام جديد للأمن الدولي. ولهذا السبب تؤيد بولندا تأييدا قويا مبدأ تكامل جهود نزع السلاح مع الحفاظ على هويته.

ونتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في قوله إن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عموما ينبغي أن تلعب دورا أكثر أهمية فيما يتصل بتحقيق عالمية نزع السلاح. والواقع أن هذا المبدأ يتفق مع الرغبة العامة لدى المجتمع الدولي في إبداء اهتمام خاص بجعل اتفاقات وجهود نزع السلاح عالمية وبتعزيز النهج المتعدد الأطراف. إن الأمن الوطني في عالمنا المعاصر المترابط لا يمكن أن يقتصر على أقرب الجيران أو حتى على الصعيد دون الإقليمي أو على الصعيد الإقليمي. ويتمثل المثال الواضح على هذا في معاهدة عدم انتشار وضروة تحقيق عالميتها. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أجدد ندائي للدول التي لا تزال خارج المعاهدة، وبخاصـــة الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي سابقا، بالانضمام دون إبطاء إلى المعاهدة بوصفها دولا غير نووية. وفي الوقت ذاته ندرك تماما أهمية التفاعل بين نزع السلاح الإقليمي والعالمي. إن أوروبا لديها قائمة طويلة بالمنجزات البارزة في بناء نظام عسكري جديد في قارتها. ويقوم هذا النظام العسكري الجديد على أربعة مبادئ هي الانفتاح والوضوح في الجهود العسكرية والامتناع عن الأنشطة المهددة والحد من القوات المسلحة واستمرار الحوار الأمني. ويمكن أن يشكل مصدر إلهام للجهود المبذولة على الصعيد العالمي. ومن ناحية أخرى، ينبغي استخدام الآلية الإقليمية استخداما فعالا لتعزيز عملية نزع السلاح العالمي.

وثمة مبدأ هام آخر تضمنه تقرير الأمين العام هو إعادة التنشيط. إن بولندا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن لدينا إرثا هاما يشمل نزع السلاح واتفاقات تحديد الأسلحة الأمر الذي يوفر إطارا راسخا للمضي قدمما بعملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة اليوم؛ وينبغي أن نبني على أساس هذا الإرث. ومن الواضح أيضا أن جدول الأعمال التقليدي لنزع السلاح ينبغي إعادة النظر فيه ليأخذ في الاعتبار المتطلبات والتحديات - والفرص الجديدة - لفترة ما بعد الحرب الباردة.

إن ما يدعو إلى ارتياحنا التقدم المحرز بالفعل في هذا الصدد. وتجاوب الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى ذاتها يدل على أن نزع السلاح المتعدد الأطراف يتماشى مع تسارع الحقائق. وفي حين أن أسلحة التدمير الشامل لا تزال تأتي في طليعة الجهود المتعددة الأطراف، ينبغي التأكيد من جديد على مسائل ذات أولوية مثل عـــدم انتشـــار جميع الأسلحة - ولا سيما الأسلحة النووية - والوضوح في الأسلحة ونقل الأسلحة وغيرها من تدابير بناء الثقة. ونحن نرى أن هذه الهيئات لديها إمكانيات التكيُّف الذاتي في هذه المجالات.

إن هذا يفضي بي إلى البند الرئيسي في جدول الأعمال لهذه الدورة المتسأنفة وهو إعادة النظر في آلية نزع السلاح القائمة، وتحليل السبل والوسائل الكفيلة بزيادة ما لديها من كفاءة وفعالية.

وبولندا ترحب بالتقارير التي قدمها مؤتمر نزع السلاح عن هذا الموضوع، ونحن، نؤيد ما خلصت إليه من نتائج تمام التأييد. إننا نؤيد، بصورة خاصة، تأييدا شديدا الإبقاء على دور المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف في شأن نزع السلاح. ومع اعتماد المؤتمر لبرنامج عمله لعام ١٩٩٣ وتركيزه على مسائل محددة جيدا ولها صفة الاستعجال، زالت المخاوف على نحو فعّال من أنـــه لا مستقبل للمؤتمر بعد عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن العملية لا بد من تعزيزها، ونحن على ثقة بأن المؤتمر سيرقى إلى مستوى التوقعات المرتقبة منه. وإننا نشاطر الرأي القائل بأن العملية ينبغي أن تجري بعناية وأن القرارات ينبغي ألا تفرض على المؤتمر دون إعطائه الفرصة لتفحص أعماله الخاصة به.

إن ما لدى مؤتمر نزع السلاح من خبرات تعزّز على نحو لافت خلال عملية التفاوض في شأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي صون ما لديه من إمكانية وقدرة على التفاوض. من هذا المنطلق نتطلع إلى مسألة توسيع نطاق عضوية المؤتمر، وبولندا تؤيد النهج المتمثل في التوسيع المحدود. إننا ندرك الرغبة القوية لدى عدة بلدان في أن تصبح أعضاء في تلك الهيئة. وينبغي لنا أن نتجاوب مع هذه التطلعات المشروعة دون أن نزعزع ما لمؤتمر نزع السلاح من فعالية تفاوضية. وينبغي لنا أن نحاول ايجاد آلية أفضل لإشراك بلدان غير أعضاء في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ومما يشجعنا أيضا ما اكتسبته هيئة نزع السلاح من خبرة حتى اليوم بما تضطلع به من عمل جديد مصلح. إن رؤية المدى الذي تستطيع هذه الهيئة أن تخدم فيه، على نحو أفضل، عملية نزع السلاح على الصعيد الدولي، والطريقة التي تحقق بها ذلك مسألة تتطلب وقتا. والاقتراح الذي نتقدم به ويمكن النظر فيه في هذا السياق يتعلق بالاستخدام الأفضل للوقت المتاح بين الدورة التنظيمية للهيئة في كانون الأول/ ديسمبر ودورتها العادية في أيار/مايو. ويمكن أن يستعمل هذا الوقت، على سبيل المثال، للإعداد والتوزيع المسبقين لأوراق العمل المناسبة تنظر فيها العواصم في وقت مبكر ولمناقشتها واعتمادها فيما بعد من جانب هيئة نزع السلاح.

إن اللجنة الأولى تواصل الاضطلاع بدور هام في تبادل الآراء وفي إعداد توصيات تعنى بمسألتي نزع السلاح والأمن الدولي. وعملية الترشيد لا تزال مستمرة منذ أكثر من عقد، وتسارعت في السنوات الأخيرة بفعل التحولات التي طرأت على النظام الدولي، وهي زادت من فعالية اللجنة. وآخر مثال على ذلك هو الجمع بين المناقشات في شأن بنود نزع السلاح والأمن.

ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسن. فأولا، يبدو من المستحسن وقف ممارسة الشروع في البت في كل مجموعة من البنود على حدة. ويمكن لمزيد من الجهود أن تتركز على جملة أمور منها ما يلي: ترشيد جدول أعمال اللجنة بهدف التغلب على التبديد المصطنع أحيانا لبنود مترابطة وجمعها على نحو مناسب؛ وتوسيع وهيكلة المرحلة التي ينظر فيها في بنود محددة من جدول الأعمال على نحو أفضل، مع خفض متزامن للوقت المخصص للمناقشة العامة؛ وإمكانية الشروع في البت في مشاريع القرارات لدى اختتام النظر في كل بند، وبخاصة حينما تتمتع مشاريع القرارات بتأييد عام أو لدى وجود نمط معيَّن للتصويت.

ولدى استعراضنا الشامل لآلية نزع السلاح، يجب ألا يفوتنا النظر في مكتب شؤون نزع السلاح. أن توفير هيكل تنظيمي سليم وموظفين أكفاء حاسم ليس للعمل الفعـَّال لعناصر أخرى لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف فحسب - أي اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح - بل للاضطلاع بمهام ووظائف أيضا تسند إليها على نحو مباشر. إن عمل سجل الأسلحة التقليدية من دون إعاقة، وتبادل المعلومات وفقا لتدابير بناء الثقة فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية يتوقفان إلى درجة بعيدة على قدرة مكتب شؤون نزع السلاح على التصدي لهذه المهام التي تتصف بالتحدي.

وبما أن تقرير الأمين العام حول أبعاد جديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح يتصور أيضا مزيدا من المهام لذلك المكتب، يحتاج إلى اتخاذ تدابير سليمة فيما يتعلق بالموظفين والموارد لكفالة عمل المكتب على نحو سلس وفعال.

وفي الختام، أود أن أؤكد على تأييدنا للفكرة القائلة بأنه ثمة حاجة إلى نظام منسّق يتيح للمجتمع الدولي التصدي لمشاكل رئيسية في مجال نزع السلاح على نحو عاجل ومرن وفعال. إن تحقيق هذا الهدف لا يترتب عليه بالضرورة إنشاء آلية جديدة. نحن نؤيد النظر في الهيئات والأجهزة القائمة، وفي هياكلها ووظائفها وأساليب عملها وجداول أعمالها. وينبغي أن تكون نظرة تفصيلية ودقيقة تسترشد بالمعايير الرئيسية من حيث أهمية هذه الهيئات والأجهزة وإمكانيتها في التعامل الفعال مع متطلبات جدول أعمال نزع السلاح لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقدرتها على التكيّف مع الظروف الراهنة.

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في الاجتماع الخاص للجنة الأولى المنعقد في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والأربعين، أبدى وفد بلدي تعليقات أولية على تقرير الأمين العام معنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" إن حكومة جمهورية كوبا، بعد تحليل التقرير بعناية زائدة، وعلى ضوء مقرر الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، والذي بموجبه استأنفنا عملنا والذي دعا الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها حول هذا البند قدمت ردّها إلى الأمين العام، وهو يرد في الوثيقة A/47/887.

وعلى ضوء ذلك، يرغب وفد بلدي، إسهاما منه في نجاح دورتنا حسب الجدول الزمني الذي اقترحه الرئيس في إبداء تعليقات مقتضبة قليلة على المسألتين المعروضتين علينا وهما إعادة تقييم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والأدوار التي تضطلع بها مختلف الهيئات التي تتشكّل منها والترابط القائم فيما بينها.

ونحن نرى أنه يجب علينا في الدرجة الأولى وقبل كل شيء أن ننطلق من المقدمة القائلة بأن الآلية الحالية أنشئت بتوافق الآراء، وذلك بالموافقة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

ودعونا لا ننسى أنه كان يسود في ذلك الحين التوتر والانقسام الناجمان عن مناخ الحرب الباردة الذي كان من سمة العلاقات الدولية والذي كان له دون شك تأثير على منظمتنا ومن ثم على الجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. وينبغي أن تمكن نهاية المواجهة والقطبية الثنائية العسكرية وإزالة التوتر الناجم عنهما من إعطاء زخم جديد ملموس وتوليد إرادة سياسية منتعشة لمهمة تحقيق تطلعات المجتمع الدولي التي يطمح إليها منذ سنوات عديدة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي والوقف التام والقاطع للتجارب النووية.

وانطلاقا من هذا المنظور العام يتناول وفد بلادي الجهود التي يتعين علينا بذلها في هذا الوقت لإعادة تقييم الآلية الحالية لنزع السلاح المتعدد الأطراف. وعلى وجه التحديد، يمكن إيجاز اعتباراتنا المتصلة بالأجهزة الراهنة لتلك الآلية والصلات القائمة فيما بينها، والطريقة التي ينبغي لنا أن نستهدف بها نشاطها في المستقبل، على الوجه التالي.

أولا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة ومسؤولياتها في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، نعتقد أنه ينبغي أن تظل الهيئة التداولية الرئيسية للمناقشات المتعددة الأطراف. فالجمعية العامة، وهي جهاز ديمقراطي بكل معنى الكلمة تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ينبغي أن تواصل النظر في المبادئ التي تحكم مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة واعتماد التوصيات في هذا الشأن.

ثانيا، إن مجلس الأمن يقوم بالفعل بدور ملموس في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ونحن لا نعتقد أن من الضروري أو من المستحسن توسيع نطاق مسؤوليات ذلك الجهاز في هذا الميدان. ويجب علينا أن نضع نصب أعيننا بوجه خاص أن تدابير نزع السلاح المعتمدة نتيجة لعملية تفاوضية بين دول مختلفة تميل إلى التعبير عن الرغبة السيادية لتلك الدول في القضاء على نوع أو فئة من منظومات الأسلحة أو الحد منها، ولا سيما تلك التي تعتبر أنها تشكل تهديدات للسلم والأمن الإقليميين أو الدوليين. ولا يمكن بأي حال من الأحوال فرض العملية التفاوضية من جانب أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي للجنة الأولى أن تواصل قصر تركيز اهتمامها على جميع مسائل نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في السنوات الأخيرة في ترشيد أعمالها، ينبغي لنا أن نسعى إلى تحسين عملها وصقله من أجل أن تحقق المزيد من النتائج الموفقة. ولهذا، نحن على استعداد للنظر في أية أفكار في هذا الاتجاه. ولكننا نود أن نؤكد أنه لا ينبغي إضافة بنود أخرى - بنود

لا صلة لها بالموضوع الراهن - لأن من شأن ذلك أن يسهم بالتأكيد في تمييع عملنا الذي أصبح ينطوي، مع انتهاء الحرب الباردة، على إمكانية اكتساب زخم أكبر.

رابعا، بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، لدينا الوثيقتان اللتان جرى إعدادهما واعتمادهما بتوافق الآراء. إن هاتين الوثيقتين ليستا ثمرة جهود الرئيسين المعنيين لذلك الجهاز في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، والمشاورات التي جرت تحت رئاستهما، فحسب ولكن تقدمان أيضا تقييما مفيدا جدا لتلك المشاورات المتصلة ببند إعادة تقييم الآلية المتعددة الأطراف. ووفد بلادي يشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي لنا أن نبقي على المركز الخاص لذلك الجهاز، الذي ينبغي أن يظل المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وأن تكون عضويته محدودة، وأن تتخذ قراراته بتوافق الآراء، وأن يحافظ على صلته بالجمعية العامة بتقديم تقارير عن أعماله. وتجري حاليا في ذلك المحفل عملية ترمي إلى تحسين أعماله وإعادة تقييم جدول أعماله وتكوينه وطرق عمله. وكوبا ترحب بهذا الجهد وسيقوم وفدنا لدى المؤتمر بتقديم إسهامه. ومن الواضح أن العضوية الحالية للمؤتمر تتيح مجالا للتحسين، ونحن على استعداد لتبادل الآراء بشأن توسيعها. ولكن ينبغي أن يكون التركيز منصبا على التحسين بدلا من إعادة الهيكلة.

خامسا، ما برحت هيئة نزع السلاح تقوم بدور هام بوصفها الهيئة التداولية التابعة للجمعية العامة، والمكلفة بدراسة مجموعة من المشاكل ذات الصلة الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح قبل أن تصبح الظروف مناسبة للبدء بعملية تفاوضية متعددة الأطراف. ولكون هيئة نزع السلاح جهازا مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبسبب طابعها التداولي، وعلى وجه الخصوص عقب التحسينات التي أدخلت لتعزيز عملها، فإنه ينبغي لها، في رأي وفد بلادي، أن تواصل أعمالها - مع أنه قد تكون هناك حاجة إلى اعتماد تدابير إضافية لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بفعالية أكبر.

سادسا، حيث أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحمل مسؤولية هامة عن تلبية متطلبات آلية نزع السلاح، فإنه ينبغي اعطاؤها كل الدعم اللازم. لقد جرى عقب الدورة الاستثنائية في عام ١٩٧٨ تعزيز هيكلها لتميكنها من الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها في ذلك الحين. ولكن مؤخرا، ونتيجة للتغيرات التي أدخلها الأمين العام، لم تخفض رتب موظفي الأمانة العامة فحسب بل خفض عددهم أيضا. كما أن هناك إشاعة قوية بأن مكتب شؤون نزع السلاح قد ينقل إلى جنيف. ويرى وفد بلادي أن هيكل الأمم المتحدة ينبغي أن يتضمن من الموظفين والرتب الهرمية ما يتناسب مع النشاط الهام الذي يطلب إلى الأمم المتحدة الاضطلاع به في هذا الميدان. وحتى إذا لم يقدم اقتراح فعلي بنقل المكتب إلى جنيف، فإنه ينبغي أن نضع

نصب أعيننا أن أنشطة نزع السلاح سياسية أساسا وبحكم طبيعتها؛ وبالتالي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الهياكل السياسية التابعة للمنظمة والقائمة في المقر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير. بهذا تكون اللجنة قد اختتمت التبادل العام للآراء بشأن المسائل المعروضة عليها.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

ولكنني أود أن أذكرها بالإجراء التالي الذي ستسترشد اللجنة به. يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد. وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر ببساطة أن الإشارة إلى بلدي من جانب ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية غير قائمة على أي أساس على الإطلاق ولا تمت بصلة إلى جدول أعمالنا الحالي.

السيد يوو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ برهة قام ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - منحرفا عن الموضوع الذي ننظر فيه وعن جو المناقشة البناء - ببعض الإشارات الخاطئة فيما يتعلق بسياسة حكومة بلادي بشأن المسائل النووية.

من غير الملائم لي أن أخوض بالتفصيل في مسألة تناقش الآن في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. ومع هذا، وبغرض التسجيل، أود أن أذكر أن السياسة والحقائق المتعلقة بهذه السياسة - كما وردت في البيان الرئاسي لجمهورية كوريا عام ١٩٩٠، وكما أعرب عنها في اتفاق لاحق بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ١٩٩٢ بشأن نزع السلاح النووي عن شبه الجزيرة الكورية - لاتزال دون تغيير. وهذا سيصحح كل النقاط الخاطئة في بيان ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن نتذكر، فيما يتعلق ببيان زميلي من كوريا الجنوبية الخاص بالمسألة النووية على شبه الجزيرة الكورية، أنه من الضروري أن نتذكر أن المسألة النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية تنبع من قيام الولايات المتحدة بوزع أسلحة نووية في كوريا الجنوبية. وتبعا لذلك، إذا كانت سلطات كوريا الجنوبية مهتمة حقا بحل المسألة النووية، ينبغي لها أن تكشف بشكل منتظم أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها النووية في كوريا الجنوبية وأن تطالب بسحبها.

أود أن أذكّر أيضا بشيء آخر. فيما يتعلق باستحداث كوريا الجنوبية لأسلحة نووية، فإنني لن أمس هذا الموضوع لسبب ضيق الوقت. إن مذكرة من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن استحداث كوريا الجنوبية لأسلحة نووية ستوزع باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، أنها ستكون مفيدة لتفهم المستوى الذي حققته كوريا الجنوبية في تطويرها النووي.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، ونظرا لأنها اختتمت تبادلها العام للآراء، ستشرع اللجنة اعتبارا من غد في المرحلة المقبلة لعملها وهي النظر في النتائج والتوصيات التي يمكن أن تنعكس في وقت لاحق في مشروع قرار أو مشروع مقرر - على حسب ما تقتضي الضرورة - تنظر اللجنة فيه وتقره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥